التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

إلى متى السكوت عن تمادي سفير بريطانيا؟

80 % من الأطباء المتخرّجين حديثا غادروا البلاد

التحرير — الأحد 02 رجب 1442هـ الموافق لـ 14 فيفري 2021 م العدد 329 الثمن 700م

الألماني هانز جيرت بوترينج
رئيس البرلمان الأوروبي
يراقب فعاليات المجلس التأسيسي

الأمريكي نوح فيلدمان
أشرف على صياغة دستور التأسيسي
وهو من اشرف على دستور أفغانستان
والعراق ومصر

الدساتير الوضعية .. شجرة خبيثة ترعاها أيادي آثمة

تقييمات مهمة في الذكرى العاشرة لاشتعال ثورة الأمة

قومية اللقاح ضد الفيروس التاجي ستؤدي إلى فوضى عالمية

كلمة العدد

الدساتير الوضعية
شجرة خبيثة ترعاها أيادي آثمة

بالأمس القريب كان عنوان فخر ومبعث اعتزاز لا حدّ له, خاصة بعد أن نثر أكثر من مسؤول كبير صكوك الرضا على رؤوس صانعيه وبعض من الفتات تحت أقدامهم. ظلوا يرشدون كل باحث عن حياة كريمة ولقمة عيش غير مغموسة في الذل والهوان إلى فصوله المكتنزة بحقوق لا توجد إلا بين دفتيه وعلى أرض الواقع لا أثر لها. قالوا هو من أفضل دساتير العالم بل هو أفضلها وأحسنها, حتى أن أحدهم قال أنه أكثر قداسة من القرآن الكريم.

سنوات ودستورهم هذا ينعم بالتبجيل والتعظيم إلى أن ظهرت على الساحة فئة تتعارض مصالحها مع تلك التي صاغت الدستور وخطته تحت إمرة أحد عرابي الخراب «نوح فلدمان»، تخاصموا على تقاسم الغنائم فبدت لهم سوءة دستورهم وطفق كل فريق يكيل له التهم ويعدد مثالبه ونقائصه وتحول فجأة من مفخرة لتونس إلى مصيبة كبرى حلت بها وبأهلها. أما سبب هذا الانقلاب المفاجئ على الدستور فهو ينحصر في التناحر والتصادم الحاصل الآن بين ما يعرف بالرؤساء الثلاثة □رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان. مما أوجد فوضى عارمة غير مسبوقة وخلق أجواء مشحونة غطت أو تكاد على أزمات عدة وصرفت الأنظار عن معاناة الناس وأصبح الحديث منصب عن صلاحيات هذا الرئيس أو ذاك مع زخم هائل من الجدل والشد والجذب لم يفض إلى إيجاد حل تنتهي بمقتضاه حرب الصلاحيات بين رئيس الدولة «قيس سعيد» ورئيس الحكومة «هشام المشيشي» ورئيس مجلس نواب الشعب «راشد الغنوشي» ف «قيس سعيد» لم ترضيه الصلاحيات التي منحها الدستور لرئيس الدولة ويرى فيها استنقاصا من مكانة الرئاسة ويريد أن يفرض تصوره وقراءته للدستور بالشكل الذي يلبي رغباته ينتقده تارة ويمجده تارة أخرى لا يكاد يستقر على رأي واضح يميل حيث تكمن مصلحته, شأنه في ذلك شأن رئيس مجلس نواب الشعب «راشد الغنوشي» الذي تفوق على الجميع في استثمار هلامية الدستور وفصوله الفضفاضة التي غلب عليها التلفيق والترقيع ومنطق الترضيات السياسية كما جاء على لسان «عبد الرزاق المختار» أحد خبراء القانون الدستوري كما أقر بأن صياغة فصول الدستور لم تتبع مطلقا منطق كتابة النص بالجودة الدستورية المطلوبة مما أنتج نصوصا غاب عنها التناسق مما يجعلها غير قادرة على تجاوز الأزمات وهذا ما يحصل الآن.

إذن, لقد أقر الجميع بأن الدستور الذي كتب على أعين القوى الاستعمارية وبتوجيه منها هو المشكلة, وقد ذهبوا إلى أكثر من ذلك واعتبروا من ساهموا في التأسيس هم عملاء للاستعمار ومن أذياله لا لشيء إلا لكونهم صاغوا دستورا يراعي مصلحة فئة على حساب أخرى وجاء في سياق يختلف تماما عما نحن فيه الآن, وهم ينادون بضرورة تعديله ولما لا تغييره برمته واختزلوا المسألة في نظام تحديد السلطات وتوزيعها بين ما يسمونها بالسلطات الثلاث, والحال أن المعضلة لا تكمن في من صاغ الدستور ومن المستفيد من خروجه بذلك الشكل, فالمعضلة الكبرى والطامة العظمى أنه دستور صاغته الأهواء البشرية ونازعت فيه العقول البشرية المحدودة العاجزة الخالقَ عزّ وجلّ في حق التشريع. فمسالة التشريع تماما كمسألة الخلق من عدم ومسألة تعاقب الليل والنهار, خاضعة كليا لإرادة المولى عز وجل ولتدبيره, وما على الإنسان إلا الخنوع لتلك الإرادة, أما أن ينصب نفسه إلاها يشرع ويسن القوانين حسب تعليمات هواه ووفق ما تمليه عليه شهواته وغرائزه فذلك يؤدي حتما إلى الشقاء والخسران, فالدستور الذي يلعنه الجميع اليوم هو باطل كغيره من الدساتير الوضعية السابقة واللاحقة مهما بذل صانعوها من جهد كي تكون قادرة على رعاية شؤون الناس وتضمن لهم حقوقهم وتحدد واجباتهم, فما بني على باطل فهو باطل, والشيء ذاته ينطبق على الاتهامات الموجهة للدستور اليوم فهي باطلة والدعوة لصياغة دستور جديد باطلة لأنها لم تخرج من جحر الضب الذي حشرهم فيه الكافر المستعمر وهو التشريع من دون الله. فمن يتهم صناع دستور 2014 بالعمالة هو أيضا غارق في مستنقع العمالة من رأسه حتى أخمص قدميه مادام المصدر هو ذاته العقل البشري والهوى وما توسوس لهم به شياطين الكافر المستعمر. فكل ما زرعوه وما سيزرعونه خارج إرادة الله عز وجل والمتمثلة في أحكام الإسلام وطبق أوامره ونواهيه هو نبات خبيث فاسد مفسد, وكل يد تزرعه و ترعاه هي يد آثمة خاطئة كما هو حال هذا الدستور وحال المدافعين عليه والداعين إلى تغييره على حد السواء.

أ .حسن نوير

تونس: إدارة الأزمات من قبل السفارات

م. وسام الأطرش - تونس

الخبر:

أكد السفير البريطاني في تونس، إدوارد أوكدن، يوم الأحد 07 فيفري 2021، وجود تعاون مع الحكومة التونسية لتسليم اللقاحات ضد فيروس كورونا المستجد في أقرب وقت.

وقال على هامش اختتام الدورات التدريبية حول أساسيات المرونة وإدارة الأزمات التي انتظمت في الحمامات وشملت موظفي عدد من الوزارات وبالتعاون مع بريطانيا، «نحن نريد أن نساعد الحكومة التونسية في مكافحة الوباء وهذا البرنامج هو جزء من المساعدة».

وتابع أوكدن في تصريح لشمس أف أم «نريد أن نستمر في هذا البرنامج ومزيد التعاون خاصة مع وزارة الصحة في كيفية وصول التلقيح في أقرب وقت». (شمس أف أم)

التعليق:

في ظل الحجر السياسي على هذا الشعب، يأتي المقيم العام البريطاني الذي تفرد بشارع الثورة في الذكرى العاشرة لانطلاق شرارة ثورة الأمة من تونس، ليتخذ من كورونا شماعة لتمرير أجندات بريطانيا الخبيثة، حتى تبقي سيطرتها وتحكمها في ثورة الشعب وثروته، ولا ينفرط العقد من بين أيديها، وتبقى الحكومة مجرد طبخة سياسية بريطانية بزيت تونسي خالص.

فعلى هامش اختتام الدورات التدريبية حول أساسيات المرونة وإدارة الأزمات التي انتظمت في الحمامات بإشراف مباشر من السفارة البريطانية، حضر إلى جانب السفير العميد منير الكسيكسي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وهو حضور أمني يعكس اهتمام بريطانيا المتزايد بإدارة أزماتها في تونس، لا أزمات الشعب التونسي، بل نجدها تصطنع الأزمات المتراكمة لتلعب لاحقا دور المنقذ والمخلص من الأزمة ولكن وفق رؤية مصاصي دماء الشعوب، لتستثمر في صحتنا بل في حياتنا أيضا وتفرض علينا لقاحاتها.

فهي فضلا عن لقاءات سفيرها المتزايدة بقيادات الأمن والجيش في تونس، نجدها تدرب الوزارات والمسؤولين والبلديات على إدارة الأزمات وترويض الشعب للقرارات التي تتخذها الحكومة الخاضعة لأجنداتها، لعلّها تنجح في تطعيم هذا الشعب بلقاح «المصالحة الشاملة» التي تضمن لها الاستقرار السياسي المنشود، وإخماد جذوة الثورة بشكل نهائي. وكلّنا يذكر ذلك الدعم البريطاني المباشر لحكومة الشاهد في قمع الاحتجاجات الشعبية خلال شهر كانون الثاني/يناير 2018، ظنّا منها أنها ستنجح في محو ذاكرة هذا الشعب، وأنها ستنسيه جريمة تفردها بملكية حقل ميسكار من الغاز الطبيعي منذ سنة 1992، والذي يمثل شريان حياة الشعب من الطاقة الكهربائية، ونصف استهلاكه لتبيعه لشركة الستاغ الحكومية بالسعر العالمي.

ولكن خابت بريطانيا وخسرت، وخسئ عملاؤها الأقزام، فمستقبل هذه الأمة ومنها أهل تونس، ليس بيد الاستعمار الذي يحدث نفسه بأنه قد سيطر على الوضع باستعراضات هوليوودية على شاكلة ما قام به السفير البريطاني في شارع الثورة، ولا بأيدي أشباه الحكام ممن يخوضون صراعا شكليا وتنافسا محموما على خدمة أجندات المسؤول الكبير أملين في تحقق وعوده لهم بالتمكين الديمقراطي، بل هذا هو زمن الأمة بامتياز، الزّمن الذي لن تقف فيه قوة على وجه الأرض أمام فكرة قد آن أوانها وهلّ زمانها؛ هي الخلافة الراشدة التي وعدنا بها الله سبحانه وبشرنا بها نبيه ﷺ عقب هذا الملك الجبري المشؤوم.

فاللهم عجل بقيامها إنك نعم المولى ونعم النصير.

قومية اللقاح ضد الفيروس التاجي ستؤدي إلى فوضى عالمية

عبد المجيد بهاتي

الخبر:

أكد الوزير البريطاني لنشر اللقاح نديم الزهاوي أن هناك 4000 نوع مختلف من الفيروس التاجي، وأعرب عن ثقته في قدرة اللقاحات المتوفرة في السوق على مكافحة الفيروس، وقال إنه «من غير المحتمل أن يكون اللقاح الحالي غير فعال ومناسب للمتغيرات، خاصة عندما يتعلق الأمر بمرض شديد الخطورة ويصعب الاستشفاء منه». (الخليج تايمز)

التعليق:

إن التقارير المختلفة حول أداء اللقاحات لمكافحة السلالات المختلفة من الفيروس التاجي تقوض ثقة الزهاوي، ويبدو أن لقاح (Oxford / AstraZeneca) يوفر الحماية ضد الشكل الخفيف والمتوسط للمرض الناجم عن البديل الجنوب أفريقي، وقد أكدت دراسة بريطانية مخاوف مماثلة بشأن فعالية لقاح (Pfizer-BioNTech) ضد البديل الجنوب أفريقي. في حين إن فعالية اللقاحات ضد المتغيرات المختلفة هي نقطة خلافية، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة حول فعالية اللقاحات ضد سلسلة الفيروس التاجي الأصلية في شرائح معينة من السكان، وقد أثارت ألمانيا تساؤلات حول فعالية لقاحات (Pfizer) لأكثر من 65 عاماً، وأبلغت النرويج عن 29 حالة وفاة بين كبار السن بعد تلقيها هذا اللقاح، وما يثير المخاوف السابقة أيضاً التساؤلات حول السيطرة على الوباء وعودة الحياة إلى طبيعتها.

ما يزيد الطين بلة هو أن نزعة التطعيم الوطنية تهدد بتقويض العمل المنجز حتى الآن لمكافحة فيروس كورونا، ويبدو أن قوة اللقاح تسير على خُطا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، حيث قادت جهوداً لإنتاج اللقاحات ونشرها ليس فقط لرعاياها، فقامت باستخدام «دبلوماسية اللقاحات» لكسب المزايا من البلدان الأقل حظاً. بغض النظر عن المنافسة الأمنية بين الدول الخمس على تفوق اللقاح، فإن الدول الغنية تواجه خطراً جسيماً يتمثل في إطالة أمد الوباء إلى أبعد من ذلك، ووفقاً لهيئة الإذاعة البريطانية، فإن الدول الغنية تمثل 14٪ فقط من سكان العالم، وقد اشترت ما يصل إلى 53٪ من أكثر اللقاحات الواعدة لغاية الآن، ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن قومية اللقاح يمكن أن تبطئ من الانتعاش الاقتصادي العالمي، مما يكلف البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر من 119 مليار دولار سنوياً، ومقابل هذه الخسارة، يكلف تطعيم البلدان منخفضة الدخل 25 مليار دولار فقط. مع ذلك، فإنه على الرغم مما هو واضح بالحساب الرياضي، تواصل الدول الخمس والدول الغنية حشد جرعات اللقاح وزيادة خطر إطالة الوباء، وقد قدّرت مؤسسة راند التكلفة التي يتحملها الاقتصاد العالمي لهذه الحماقة بمبلغ 1.2 تريليون دولار سنوياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ليس مفاجئاً على الإطلاق، فلضمان المناعة العالمية ضد كوفيد19- ومتغيراته العديدة يجب تطعيم ما لا يقل عن 80٪ من سكان العالم.

في بداية الوباء، توقّع بعض الباحثين في العلاقات الدولية عهداً ذهبياً للتعاون العالمي في هزيمة الوباء، ومن ثم تطبيق التضامن الجديد لمعالجة القضايا الملحة مثل تغير المناخ، والانتشار النووي، والفقر في العالم، والإرهاب العالمي. لذلك، فإن حقيقة التنافس الأمني بين الدول الخمس الكبرى والرأسمالية العالمية قد غذت القومية التطعيمية لدرجة أن الدول القومية التي تقودها القومية المفرطة وأرباح الشركات متعددة الجنسيات ستنهي بالتأكيد السلام العالمي.

لا شك أن العالم يحتاج إلى نموذج أمني جديد، حيث يمكن استخدام الموارد الثمينة مثل اللقاحات بشكل فعّال للقضاء على المرض دون وضع الأرباح أو صحة الأثرياء على حساب البشرية. فقط بالإسلام في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة يمكن أن يتم توفير الأمن العالمي، حيث يتم القضاء على الأوبئة وعلى الفقر في العالم، فيهنأ البشر في وئام مع بيئتهم. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾.

النقد وويلات النظام الرأسمالي

مصطفى عبد الله الأردن

الخبر:

ذكرت الجزيرة نت بتاريخ 2021/02/05م «... بلغت عمليات طباعة العملات الورقية في ظل الأزمة الحالية مستويات قياسية، وهو ما سيؤدي بشكل أو آخر إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار...».

التعليق:

إن أبرز ما في النظام الرأسمالي هو المال والتعامل معه وبناء الشركات والاقتصاد، وكونه كذلك كان يجب أن يحظى بنجاح كبير إلا أنه في الحقيقة لم يجلب إلا الويلات للبشر.

لقد كان العالم مستقراً من ناحية النقد حين كان نظام الذهب والفضة هو النقد المتداول فيه، وتسعر السلع والجهود والخدمات على أساسه، ولم تكن هناك مشاكل نقدية في العالم أبداً. وبدأت المشاكل تدب في العالم بسبب النظام الرأسمالي حين تخلى عن نظام الذهب والفضة. والهدف من ذلك ليس رعاية الناس طبعاً، فموضوع رعاية البشر هو آخر هموم هذا النظام والقائمين عليه، وإنما هو وسيلة من وسائل الاستعمار لبسط النفوذ وإحكام القبضة على العالم.

إن النظام الرأسمالي الذي تتزعمه أمريكا اعتمد نظام النقد الورقي الإلزامي والذي لا تستند فيه النقود إلى الذهب أو الفضة مطلقاً، وأخذوا يتلاعبون بنقد العالم حسب مصالحهم فخلقوا الاضطرابات والمشاكل النقدية والاقتصادية في العالم، كزيادة العملات المتداولة في السوق بطباعة المزيد منها، لتحسين ميزان النقد والمدفوعات للدول الأخرى، فتضرب سعر الصرف عند تلك الدول وهكذا يظهر التضخم وتخسر العملة من قوتها الشرائية.

إن الظلم الذي يرزح العالم تحت وطأته من المبدأ الرأسمالي أصبح ظاهرا لكل ذي عينين. فلم تسلم البشرية من هذا المبدأ لا في نظامها الاجتماعي الذي أوجد الشذوذ والعهر، ولا في النظام السياسي الذي أشعل القتل والنهب والسلب في الدول المستعمرة، ولا في النظام الاقتصادي الذي نشر الفقر والجوع والعوز لسكان الأرض، فأي مبدأ هذا؟!

إن الحل لمشاكل العالم هو دولة ترعى العالم بنظام قائم على أساس العدالة، ولا نظام يحقق هذا إلا نظام الإسلام المتجسد في الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

الكامور: عود على بدء, والجيش يمنع المعتصمين من إغلاق «الفانا»

محمد زروق

الخبر:

منع الجيش الوطني تقدّم معتصمي الكامور الفانا لإغلاقها وفق تصريح الناطق الرسمي باسم معتصمي الكامور طارق الحداد مؤكدا أن ذلك ستكون له تبعات خطيرة, وشدّد أن الحكومة تنصلت من التزاماتها ورفضت تطبيق التفاهمات المبرمة مع المعتصمين.

التعليق:

إنّ منع وحدات الجيش الوطني المتمركزة في محيط وحدة الضخ عدد 4 (الفانا) أعضاء تنسيقية الكامور من العبور لغلقها قد تسبب في ارتفاع درجة الاحتقان لديهم وفي صفوف الشباب المحتج وسط مدينة تطاوين. وبالفعل فقد شهدت المدينة يوم الخميس 11 فيفري الجاري جملة من الاحتجاجات الشبابية وأجواء من الاحتقان بسبب عدم التزام الحكومة بتنفيذ كافة بنود الاتفاقية الممضاة مع الوفد المفاوض الممثل لولاية تطاوين في شهر نوفمبر 2020 وفقا للجدول الزمني المتفق عليه, وذلك بعد تأخر موعد صرف القروض الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن حسب ما وعد به الوفد الحكومي المفاوض الأسبوع الماضي نتيجة تأخر إمضاء الاتفاقية التي سيتم بمقتضاها صرف القروض بين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والبنك التونسي للتضامن.

وبتجدّد الإحتجاجات في الكامور يمكننا أن نفهم عدّة أمور منها:

أوّلا: مهما كان عدد اللّقاءات مع الحكومة ومهما تعدّدت محاضر جلساتها السابقة ومهما كانت عدد التفاهمات والقرارات المعلن عنها من قبل مع المحتجين والمطالبين بحقوقهم، فإنّ السياسة الرسمية المتّبعة في هذا المجال قائمة على أساس المماطلة والتسويف واللامبالاة، وأنّ الغاية من هذه التفاهمات هو تخفيف بعض آلام النّاس لبعض الوقت ثمّ لا تلبث أن تعود الأزمات إلى سيرتها الأولى من الفقر والتهميش والخصاصة وإنسداد الآفاق والتفاوت الجهوي، فالحكومة تماطل أبناء الجهة دون أن تلتزم بأيّ من مطالبهم، بل نجدها تداهن وتساير وتطلق الوعود الكاذبة لامتصاص غضب النّاس فقط.

ثانيا: أن الحكومة الحالية كسابقاتها لا يوجد في جدول أعمالها أيّ من ملفات الحكم الفعلي للبلاد, سواء الاقتصادية أو المالية أو الخارجية، فلا يتعدى مجال تصرّفها إزاء مطالب النّاس سوى التسويف والتأجيل والترقيع في كلّ الملفّات وخصوصا ملف الطاقة الذي لا يزال من الملفات التي لا يمكن أن تخرج عن سيطرة المستعمر وتصرّفه، فهو كما قيل: «خطّ أحمر».

ثالثا: مطالبة أهالي الجنوب التونسي عموما وأهالي مدينة تطاوين خصوصا باسترداد ثرواتهم وأقوات عيالهم وما حوت أراضيهم من خيرات ومنافع لهو في الحقيقة أمر مشروع بل من أوكد الواجبات بعد أن تيقّنوا أن مناطقهم تحتوي على كميات كبيرة من الذهب الأسود فضلا عن الغاز الطبيعي وغيرهما من الثروات، واليوم تتجدّد الاحتجاجات التي انطلقت تداعياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات حيث خاض الأهالي في الجنوب سلسلة متواصلة من الاحتجاجات تنديدا بأعمال التفريط في ثروات البلاد للشركات الأجنبية. فالواجب هو مساندة ودعم هؤلاء المحتجين في صمودهم ضدّ أذرع الشركات الأجنبية الناهبة للثروات الطاقية في بلادنا.

رابعا: إنّ تدخّل الجيش- لمنع تقدّم معتصمي الكامور من إغلاق «الفانا» على اعتبار أنّ حقول الإنتاج النفطي والغازي هي من المنشآت الحسّاسة والحيوية كمناطق عسكرية محجّرة يقوم الجيش بحراستها ومنع الدخول إليها ولو بالسلاح- كان بهدف عسكرة منابع الثروة باستخدام التشكيلات العسكرية لتأمين تدفّق النفط والغاز للأسواق العالمية بوتيرة ونسق عادي وتحت إشراف مباشر من الشركات الأجنبية الناهبة للثروات في بلادنا، وبعسكرة مناطق الثروات لا يُحرم أبناء البلاد من توزيع عادل لها فقط بل ويمنعون من التعبير عن رفضهم وسخطهم لسياسة الدولة في التفريط في ثروات البلاد, بل الأمر أكثر من ذلك حين يمسي المحتجون معرّضين للإعتداء والتصفية باسم القانون وحماية المنشآت من أعمال التخريب بمحاولة الدخول بالقوة ومحاولة غلق المضخة وتعطيل الإنتاج كما ينصّ القانون. وبهذا يتبيّن مدى استعداد الشركات الكبرى والسفارات الأجنبية لفعل أيّ شيء لمنع ورجم كل من يقترب من مصالحها ومصالح حلفائها، ولندرك جليّا مدى طول أيدي المستعمر في تونس ويمكنه فعله ضد كل من يتحرك في اتجاه المطالبة بثروات بلاده وتحريره من سطوة الإستعمار الجاثم فوق صدور رجاله.

فإلى متى يبقى أبناؤنا في الأمن والجيش مجرد عسس وحرس لعمليات النهب المنظم للثروة ؟ وإلى متى السكوت عن إهانة المؤسسة العسكرية في تونس؟ فالأصل أن يكون دور الجيش ومهامه ما تفرضه عليه العقيدة الإسلامية وهو توفير الأمن وحفظ الرّعية من أي اعتداء، لا ما تفرضه السّفارات الأجنبية على قادة العار وحكام التبعية اليوم، فالواجب أن يكون مع الأمة وقضاياها لا مع أعدائها، ولصالح مشروعها الحضاري لا لحماية شركات النهب الإستعمارية.

«وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا»

محكمة المحاسبات في تقريرها 32
التمويل الأجنبي للجمعيات يتجاوز الأرقام الرسمية,
معطيات غير قابلة للاستغلال وغير دقيقة تحجب حجم التمويلات

• 566 جمعية لم تلتزم بإعلام الكتابة العامة للحكومة بتلقيها لتمويلات أجنبية

وفر البنك المركزي بيانات غير قابلة للاستغلال فضلا عن عدم توفر معطيات شاملة وحينية وموثوق بها حول التمويلات الأجنبية التي تحصلت عليها الجمعيات في إطار اتفاقيات التعاون الدولي وعدم التزام الجمعيات المعنية -أحيانا- بمقتضيات الشفافية وفي ذلك اخلالات ونقائص جعلت من مراقبة هذه الجمعيات صعبة.

وصل عدد الجمعيات وفق المعطيات المتوفرة لدى مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات إلى حدود 10 مارس 2020 أكثر من 23320 جمعية، وتمثل الجمعيات الموجودة في ولاية تونس الكبرى حوالي 32 ٪ من العدد الجملي للجمعيات، وكان التمويل الأجنبي احد مصادر الدعم المتاحة للجمعيات بموجب المرسوم عدد 88 لسنة 2011

وقد قامت محكمة المحاسبات بتوجيه استبيان إلى 59 جمعية تم انتقاؤها باعتبار أهمية التمويلات التي تحصلت عليها لتنفيذ مشاريع آو أنشطة في إطار اتفاقيات التعاون الدولي وقد استجابت منها 22 جمعية تولت إلى موفى جوان 2020 تقديم المعطيات والبيانات والوثائق المطلوبة لمحكمة المحاسبات وبلغت التمويلات الأجنبية لهذه الجمعيات خلال الفترة 2015 - 2019 حوالي 124 م.د.

وشدد التقرير على انه لا تتوفر معطيات دقيقة حول حجم هذه التمويلات الأجنبية التي استفادت منها الجمعيات حيث آلت أعمال محكمة المحاسبات إلى أن البيانات التي أفاد بها البنك المركزي التونسي بهذا الخصوص بعنوان سنتي 2017 و2018 والتي ترتفع على التوالي إلى 27.668 م.د والى 17.078 م.د لا تمثل تباعا سوى 41 ٪ و22 ٪ من حجمها المحتسب حسب المعطيات المتوفرة لدى المحكمة والذي لا يقل على التوالي عن 68 م.د و78 م.د.

وتشير محكمة المحاسبات إلى أن ضعف متابعة برامج التعاون الدولي من قبل وزارة الشؤون الخارجية والوزارة المكلفة بالتعاون الدولي إضافة إلى محدودية التنسيق بينهما أدى الى عدم تحديد مبلغ التمويلات الأجنبية التي تحصلت عليها الجمعيات في إطار التعاون الدولي بالدقة اللازمة فضلا عن تشتت المعلومات المتوفرة في الغرض بين مصالح الوزارتين.

كما لا تتوفر لدى وزارة الشؤون الخارجية بيانات بخصوص التمويلات التي تحصلت عليها الجمعيات في إطار اتفاقيات التعاون الدولي التي تولت الوزارة إبرامها على غرار المشاريع الممولة من جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن الجمهورية التركية ومن دولة قطر .

هذا ولم تلتزم 566 جمعية بإعلام الكتابة العامة للحكومة بتلقيها لتمويلات أجنبية المصدر ونشر التفاصيل المتعلقة بها بإحدى وسائل الإعلام، ولا تتوفر لدى الكتابة العامة للحكومة الآليات الضرورية للتفطن لكل المخالفات المرتكبة بهذا الخصوص وتسليط العقوبات المستوجبة ويثبت ذلك عدم علمها بتمويلات أجنبية للجمعيات لا تقل مبالغها عن 31.8 م.د.

كما لم تلتزم 10 جمعيات من 22 جمعية أجابت على الاستبيان بمسك سجل المساعدات والتبرعات والهبات فضلا عن ان الكتابة العامة للحكومة لم تتلق تقارير مراقبي الحسابات لما عدده تباعا 84و88 جمعية من بين 93 جمعية و90 جمعية ثبت لمحكمة المحاسبات تجاوز تمويلاتها الأجنبية 100 أ.د خلال سنتي 2017 و2018 وذلك في غياب توفر آليات تمكن الكتابة العامة للحكومة من التفطن الى الاخلالات المذكورة .

ولم تلتزم -من جهتها- لجان قيادة 4 برامج للتعاون الدولي بالدورية المحددة لاجتماعاتها وكان على وزارة التعاون الدولي باعتبارها المنسق الوطني لهذه البرامج الحرص على انعقاد هذه اللجان ، هذا الى جانب عدم تضمن اتفاقيات التعاون الدولي ذات العلاقة بتمويل الجمعيات دائما إلى آليات واضحة لمتابعتها كما لا تندرج ضمن برامج التعاون الدولي شفافية إجراءات تفعيل المنافسة لاختيار الجمعيات لعدم تحديدها منهجية تقيم العروض بكل دقة.

وشهدت -وفق نفس التقرير- عدة مشاريع تأخيرا في الانطلاق في تنفيذها تجاوز اقصاه 10 سنوات من إمضاء بروتوكول اتفاق التمويل كما شابت تنفيذ المشاريع اخلالات أثرت سلبا على تحقيق الأهداف، وشابت تأدية نفقات المشاريع من قبل الجمعيات إخلالات من خلال نفقات غير مبررة.

تسجيل اسم الجمعية بطرق مختلفة

وأشارت محكمة المحاسبات في تقريرها إلى أن البيانات التي وفرها البنك المركزي غير قابلة للاستغلال حيث لا تمكن في غالب الأحيان من التعرف على الجمعية المنتفعة بالتمويل الأجنبي إذ يتم تسجيل اسم الجمعية في كل مرة بطريقة مختلفة أو يتم الاكتفاء بتسجيل جزء من اسمها أو الحروف الأولى منه بحيث تتطابق الأحرف المدرجة أحيانا مع تسمية أكثر من 50 جمعية على غرار تضمن تسمية 316 و195 جمعية تباعا مفرد أمل ونور كما شابت البيانات أيضا صعوبة في التعرف على الجهة الممولة بالرغم من أهمية هذه المعلومة في تحديد برنامج التعاون الدولي الذي تندرج في إطاره التمويلات المتحصل عليها يأتي هذا التقرير ليضيف ورقة إثبات جديدة لملف إدانة القائمين على البلاد بعد أن فتحوا أبوابها للإختراق والتلاعب من قبل أذرع الغرب المتزاحم في كل أرجائها والقابض بجماع أمرها في أدق التفاصيل. فلا قضاء بإمكانه وقف هذا السيل من الأموال المسمومة ولا حتى من يصفونهم بالصادقين من حكام تونس.. فالمنظومة التشريعية والقانونية التي أسست بعد الثورة قائمة على هذا العنوان الخياني الذي رمى بتونس في أحضان الدول الأجنبية التي تسلمت الوصاية الفعلية لتونس بشعار «التعاون الدولي»..

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

الأحكام القاسية على مستهلكي المخدّرات

مناورة جديدة لتكريس الاستهلاك وإشاعة الآفة في شباب تونس

مجدّدا وفي توقيت سياسيّ حرج ومريب، طفت على سطح الأحداث مسألة تعديل القانون عدد 52 المتعلّق باستهلاك المخدّرات: ففي مسرحيّة سيّئة الإخراج أصدرت المحكمة الابتدائيّة بالكاف حكما بـ30 سنة سجنا ضدّ أربعة شبّان ضُبطوا بصدد استهلاك مادّة القنّب الهندي (زطلة) في إحدى غرف ملعب رياضيّ. هذا الحكم أثار جدلا واسعا على مواقع التّواصل الاجتماعي وألهب حناجر نشطاء المجتمع المدني والجمعيّات النسويّة والحقوقيّة المحليّة منها والأجنبيّة وسائر محترفي الصّيد في الماء العكر من إعلاميّي العار وساسة (الغلبة) وأبواق الكافر المستعمر المأجورة.. وكان واضحا أنّ هناك أيادي خفيّة تدفع نحو تحويل هذه الحادثة المفتعلة إلى قضيّة رأي عامّ ثمّ استغلالها وتوظيفها لتخفيف القيود القانونيّة على استهلاك المخدّرات بما يكرّس الآفة بين الشّباب ويشجّعهم عليها ويشيع الفاحشة في الذين آمنوا.. فهذه الأحكام القاسية مقصودة وموجّهة للاستهلاك المحلّي بوصفها تعلّة لشيطنة القانون عدد 52 وإثارة امتعاض النّاس منه واستفظاعهم واستشناعهم له بما يرسي أرضيّة ملائمة لتمرير مخطّطات الاستعمار: فهي أوّلا ابتدائيّة وليست باتّة نافذة, ولا يمكن لها أن تصمد أمام الاستئناف فضلا عن التّعقيب.. وهي ثانيا مستثناة من أبسط ظروف التّخفيف بشكل مقصود للوصول بها إلى ذلك الرّقم الخرافي (30 سنة).. وهي ثالثا غير مسلّطة على الاستهلاك المجرّد للمخدّرات بل على تهيئة ملعب رياضي للاستهلاك والتّرويج بما يجعلها تحت طائلة الفصل (11) من القانون 52 الذي ينصّ على تسليط أقصى عقوبة.. وهي رابعا غير مكيّفة قانونيّا التكييف الصّحيح: فالملعب المقصود مهجور وآيل للسّقوط ولا ينطبق عليه وصف فضاء لممارسة الرّياضة, والجلسة التي شهدها عابرة غير معتادة ولا ترقى إلى مستوى التّهيئة.. وبالمحصّلة فإنّ هذا الحكم فزّاعة أكثر منه إجراء قانوني، هو نسخة مشوّهة مضخّمة مخصّصة للاستهلاك الإعلاميّ لحكم لا يتجاوز (عام وفسبا) لو كُيّف قانونيّا بدقّة ورُوعيت فيه ظروف التّخفيف..

تصفية معنويّة

وقبل الانخراط في فكّ طلاسم هذه القضيّة، من المفيد للتّحليل أن نعرّج على عقليّة الاستعمار وأساليبه السياسيّة: فممّا لا شكّ فيه أنّ المستعمر يستهدف بالتّصفية الخلايا النّوعيّة الحيّة في المجتمعات تمهيدا لإضعافها وشلّها والإجهاز عليها بشرا وحضارة ومقدّرات..غير أنّ هذه التصفية ليست بالضرورة جسديّة بل قد تكون معنويّة عن طريق قتل تلك الخلايا وهي على قيد الحياة بإعاقتها وتخديرها وإعطابها وتحييدها وتعطيل طاقاتها وملكاتها وشلّ قدراتها الذّهنية والإبداعية وإقصائها من الدّورة الإنتاجيّة عموما..

هذا الموت المعنويّ أفظع من الموت المادّي الفيزيائي، إذ يحوّل الشعوب من شعلة تتّقد حيويّة ونشاطا ونفعا تقوّي الدولة وتسندها وتنهض بها، إلى جثث متنقّلة وهياكل مستهلكة عالة على مجتمعاتها ضغثا على إبالتها تُضعف الدولة وتنحطّ بها وتجعلها فريسة سهلة ولقمة سائغة بين فكّي الاستعمار.. ولعلّ أنجع أسلوب اِعتُمِد لإنجاز هذه المهمّة القذرة التي تعجز دونها الجيوش الجرّارة هي إغراق البلاد المستهدفة بآفة المخدّرات والزّج بها وبشعبها في دوّامة مضاعفاتها السّلبيّة من قبيل الإدمان والانتحار والجنوح والعنف والجريمة المنظّمة والمثليّة والسّيدا..بما يفقدها مناعتها ودفاعاتها ويركّعها ويخضعها قسرا لنزوات الاستعمار ومخطّطاته، وهذا الأسلوب الجهنّمي هو إبداع بريطانيّ بامتياز لها فيه سابقة تاريخيّة شهيرة تتمثّل في حربي الأفيون الأولى والثانية اللتين شنّتهما أواسط القرن 19م ضد الصين لإجبارها على فتح موانئها أمام آلاف الأطنان من مخدّر الأفيون المُنتج في المستعمرة البريطانيّة بالهند (هكذا)، وقد حوّلت تلك السموم الشعب الصينيّ إلى قطيع من المدمنين والمرضى والعجزة ما أدّى إلى تركيع الإمبراطورية الصينيّة على ضخامتها وقوّتها العسكريّة والاقتصادية.. هذا السيناريو بالذّات هو الذي تحاول بريطانيا أن تستنسخه هذه الأيام في تونس مدسوسا بين تلافيف مشروع قانون المخدرات الجديد مغلّفا بدسم الوقاية والعلاج والإصلاح وإعادة الإدماج وما إلى ذلك من المصروف اللّغوي والرداء الشفاف الذي يغطّي عورة السمّ الزّعاف..

مخطّط استعماريّ قديم

إنّ آفة المخدّرات ليست جديدة على تونس فقد استُهدفت سائر بلاد العالم الإسلاميّ منذ الحقبة الاستعماريّة بالإغراق المتعمّد والممنهج والمدروس بتلك السموم وقد تسارعت تلك العمليّة وتفاقمت بعد مرحلة (الاستقلال) مع تحوّل المشعل إلى العملاء ناهيك وأنّها تجاوزت الأحزمة الحمراء والأحياء البورجوازية لتطال كافة شرائح المجتمع نساء ورجالا شيبا وشبابا وأطفالا (10سنوات) بجميع أنواعها وأشكالها سجائر وأقراصا وحقنا، من الكوكايين والهيروين إلى (المرهوجة) والبنزين واللّصق مرورا بالزّطلة وأقراص (السوبيتاكس) وأخواتها..

وإنّ النظرة السريعة على الأرقام المسجّلة تُعطينا فكرة عن حجم الكارثة التي تتهدّد البلاد: فحسب تقارير طبّية وجمعيّاتية وحقوقية فإنّ نسبة استهلاك المخدّرات لدى شباب تونس بعد الثورة بلغت 10 بالمائة بحساب مائة ألف مستهلك لمادة الزّطلة و200 ألف مستهلك للحبوب المخدّرة منهم 20 ألفا في شكل حقن، وبلغت نسبة المتعاطين ضمن الشّريحة العمريّة 18/13 سنة 57 بالمائة مقابل 36 بالمائة ضمن الشّريحة العمريّة 25/18..وحسب نفس التقارير فإنّ نصف تلاميذ المؤسّسات التربويّة قد جرّبوا استهلاك المخدّرات حيث أنّ 12 تلميذا من بين 30 يتعاطون مخدّر الحشيش بتفوّق طفيف للذكور (60 بالمائة) على الإناث (40 بالمائة)، والأخطر من كلّ ذلك أن 80 بالمائة منهم يرغبون في تعاطي المخدّرات رغم علمهم بمخاطرها الصّحية. أما عن قضايا المخدّرات فقد سُجّل خلال 2015 قرابة 4500 قضيّة مابين مسك وترويج وتهريب وتوسّط واستهلاك، وقد انعكس ذلك على نزلاء السّجون حيث أنّ ربع الموقوفين (8 آلاف من أصل 25 ألفا) تتعلّق بهم قضايا مخدّرات وأنّ قسما كبيرا منهم يستهلكون تلك السّموم داخل السّجون نفسها..فالإشكالية في تونس تجاوزت مجرّد الاستهلاك إلى وجود بيئة ونفسيّة حاضنة لتلك الآفة تطال الجنسين في جميع الشّرائح العمريّة والاجتماعية والثّقافيّة وتنتعش في مؤسّسات سياديّة محسوبة على الدّولة (المعاهد والسّجون ودور الثقافة..) وهذا مؤشّر على سياسة رسميّة منتهجة بتواطؤ من سلط الإشراف وتغاضيها ورعايتها، فلا يمكن عقلا ومنطقا أن يحصل مثل ذلك ويتفاقم ويخرج عن السّيطرة في ظل دولة ذات سيادة مهما بلغ منها الضّعف، وإنّما هو سياسة متعمّدة ممنهجة وُجدت بأعين السّلطة ووحيها وتخطيطها وتنفيذها..

حرب الأفيون الثّالثة

بعد 14 جانفي 2011 سادت البلاد حالة ثوريّة وانكسر حاجز الصّمت والخوف فانفلتت الألسن من عقالها وازدان فراش الوسط السّياسي بمولود قديم/جديد (حزب التحرير) قلب موازين اللّعبة السياسية رأسا على عقب وأسقط جميع المحرّمات والمحظورات وحرّك الرّواكد وفتح ملفّات كانت تُعدّ بمثابة التابوات والخطوط الحمراء (الإرهاب ـ الثروات المنهوبة ـ الارتهان للأجنبي ـ الاستثمار ـ القروض..) وجرّ السلطة وسائر الفقاقيع الحزبيّة إلى الخوض فيها قسرا..فانكشف المستور وتفتّحت الأعين على الحقائق المفزعة والأرقام الناطقة والنّسب المعبّرة وحجم التبعيّة والعمالة والتفريط في مقدّرات الشعب، وسرت موجة من الوعي أعقبتها حالة من الامتعاض والغليان الشعبي اجتاحت بؤر التّوتّر التقليديّة وحقول الثروات (الحوض المنجمي ـ قبلي ـ بن قردان ـ قرقنة ـ فرنانة ـ الكامور..) بما عكّر صفو الشّركات الاستعمارية وعطّل عمليّة النّهب وأقضّ مضاجع الكافر المستعمر وأحرج وكلاءه ودقّ ناقوس الخطر من وراء بحر المانش، لاسيّما بعد انتفاضة أهالي قرقنة على شركة بتروفاك.. إلى هذا الحدّ ما كان لبريطانيا صاحبة الامتياز الأولى ومرجع نظر (المسؤول الكبير) أن تبقى مكتوفة الأيدي: فهذه الحالة الثوريّة يجب أن تضمحلّ

الوعي المتنامي يجب أن يُخدّر وهذه الإرادة الصّلبة يجب أن تُكسر وإلاّ فإنّ وجودها في البلاد ومصالحها الحيويّة فيها مهدّدان بشكل جدّي وخطير..ولتحقيق ذلك عاود بريطانيا الحنين إلى أكثر أساليبها قذارة وخسّة، فشنّت حرب أفيون ثالثة على تونس أغرقت بمقتضاها جزيرة قرقنة بالإطارات المطّاطيّة المحشوّة بالمخدّرات بشكل متكرّر ومتزامن مع انتفاضة الأهالي لإشغالهم بتلك السّموم وتوريطهم في تجارتها واستهلاكها، ثمّ وسّعت جبهة الحرب واعتزمت تعديل القانون عدد 52 المتعلّق بالمخدّرات بما يخفّف من المحاذير والقيود ويشجّع على الاستهلاك وييسّر الإدمان ويكرّس الآفة في المجتمع لتخدير هذا الشّعب الذي تجاوز وعيه النّسبة المسموح بها استعماريّا..

تسلسل إداري

وحتى يبدو هذا التعديل المريب المغرض مطلبا شعبيّا في خدمة الصّالح العامّ متلفّعا من أفواه أصحاب الشّأن وأهل الاختصاص، حرصت بريطانيا قبل كلّ شيء على شيطنة (القانون 52) وإيجاد رأي عامّ معاد له مساند لتنقيحه أو استبداله: فشنّ الإعلام المأجور منذ سنة 2014 حملة مسعورة على ذلك القانون مدعّمة بالأرقام والنّسب المفبركة تتّهمه (بالقصور والعجز عن معالجة الآفة والتّسبّب في تفاقم الظاهرة وصناعة المدمنين)..ثمّ أوكلت أمر حملة التّنقيح إلى المنظّمات والجمعيّات مع الحرص على احترام (التّسلسل الإداري الاستعماري) الذي يقتضي أنّ ضربة البداية تكون من المنظّمات العالميّة قبل أن تتسلّم عنها نظيرتها المحلّية المشعل ليجد الطّلب طريقه إلى مكتب وزير العدل ومنه إلى مجلس النّواب في شكل مشروع قانون..من هذا المنطلق وثّقت (هيومن رايتس ووتش) ما اعتبرته (انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء اعتقال واستجواب مستهلكي المخدّرات في تونس) كما تحدّث مكتب مفوّض الأمم المتحدة السّامي لحقوق الإنسان في تقريره حول تونس عن (اكتظاظ كبير في السّجون التونسية واحتكاك للمستهلكين المسالمين بالمجرمين الخطيرين)..ثم تلقّف الحدث الأطراف الحقوقيّة المحلّيّة ونشطاء في المجتمع المدني وتصاعدت دعواتهم لمراجعة القانون فيما سُمّي بمبادرة (السّجين 52)، ولم ينس الباجي قائد السّبسي أثناء حملته الانتخابية أن يعِد بإلغاء عقوبة السّجن للمستهلك أوّل مرّة..وبتاريخ 30/12/2015 وبعد أن استوت الطّبخة وافقت الحكومة على مشروع قانون جديد متعلّق بالمخدّرات عُرض على البرلمان لمناقشته والتّصويت عليه..بهذه الكيفيّة (الدّيمقراطية) تُصنع القرارات (الشّعبيّة) على المقاس الاستعماريّ...

السمّ في الدّسم

إن القانون يجب أن يُحبط نيّة المخالفة في ذهن الإنسان قبل أن تُسوّل له نفسه اقترافها وذلك بطابعه الزجريّ الرّدعيّ العقابيّ، فإذا فشل في تحقيق ذلك يجب سدّ ثغرة الاستسهال فيه بمضاعفة جرعة الزّجر والرّدع، وهذا يفترض الترفيع في العقوبة البدنيّة السّالبة للحرّية حتّى يرتدع النّاس وينزجروا عن استهلاك السموم المخدّرة..إلا أنّ فقهاء القانون في تونس ومن ورائهم المستعمر تعاملوا مع الظاهرة بمنطق (وداوني بالتي كانت هي الدّاء): إذ شخّصوا العلّة في الإفراط في الشّدة والصّرامة ورأوا في «عام و فسبا» (قانونا قمعيّا يدمّر حياة المستهلك ويساهم في تنامي الظاهرة ولا يمنع من العودة إلى التّعاطي) ودعوا إلى اعتماد مقاربة جديدة في التّشريع قائمة على مبدأي الوقاية والعلاج (تعتبر المستهلكين مرضى يستحقّون المراقبة الطبيّة والإحاطة الاجتماعيّة والنّفسيّة) وتقطع مع السّياسة السّجنية العقابيّة (لصالح إجراءات سلميّة على غرار الإفراج المشروط بالخضوع للعلاج والإسعاف في تنفيذ العقاب البدني واستبدال عقوبة السّجن بالعمل للصّالح العامّ).. من هذا المنطلق نصّ مشروع القانون الجديد على تخفيف العقوبات البدنيّة على مستهلكي الزطلة: إذ يقضي بتمتّع المستهلك بنظام علاجيّ ونفسيّ واجتماعيّ قبل أيّ تتبّع قضائيّ مع إمكانيّة إيقاف المحاكمة في حال التّجاوب مع العلاج، وفي صورة العودة إلى الاستهلاك فإنّ العقوبة تصبح في المرّة الأولى خطيّة ماليّة بين الألف والألفي دينار، وفي المرّة الثانية تُرفّع الخطيّة الماليّة إلى مابين الألفين وال5 آلاف دينار،أمّا في المرّة الثالثة فينضاف إلى الخطيّة السّجن من ستّة أشهر إلى سنة..

مناورة جديدة

إن هذا المنطق المادّي العلماني الذي يرى في الجرم مناط استثمار وربح ويعتبر العقوبة مدخولا ماديّا يُنعش خزينة الدّولة، لا يحقّق الوقاية والعلاج كما ادّعى له أصحابه بل يكرّس الاستهلاك ويشيع الفاحشة في الذين آمنوا كما أراد له الاستعمار: فهو يُغري بالتجربة الأولى دون عقاب - وهي مفتاح الإدمان - ثمّ يشجّع على المواصلة باستسهال العقوبة الماليّة في العودة الأولى والثّانية، وعندها يكون الإدمان من تحصيل الحاصل ولن يقف السجن بعد ذلك حائلا دون الاستهلاك.. وبالمحصّلة فهذا المشروع يكرّس الظاهرة ويغري بها ويستدرج إليها ويشجّع عليها ويأخذ بأيدي المبتدئين نحو شاطئ الإدمان..هذا المشروع أجهض في نسخته الأولى سنة 2015 ،ثمّ أعيد تسويقه مجدّدا سنة 2017 ولم يصادق منه إلاّ على تعديل طفيف متعلّق بالعقوبة السّجنيّة، لكن يبدو أنّه منذور للتّحرير بالتّفصيل وبنظام القطرة قطرة أي بندا إثر بند وفصلا تلو فصل ،وفي هذا السّياق تتنزّل المناورة الأخيرة: فمع تنامي الامتعاض الشّعبي من فشل الحكومات المتعاقبة وتصاعد وتيرة التحرّكات الشّعبيّة والشّبابيّة التي باتت تنذر بالخطر الدّاهم، أعيد طرح هذا المشروع المسموم مجدّدا ونُسج له هذا السّيناريو السيّئ محفوفا هذه المرّة بهرطقات الشّواذّ والمثليّين وقاذورات اليسار عساه يُمرّر كاملا أو تُمرّر بعض بنوده، وبذلك تُوأد الخلايا النّوعيّة في المجتمع إلى أن يُشلّ كلّيا بالكامل ويخلو الجوّ للمستعمر وشركاته النّاهبة ومشاريعه المسمومة..

التطبيع مع كيان يهود، مكر الليل والنهار واتساع دائرة المتآمرين

عبد الرؤوف العامري

لم يخجل عبد الفتاح مورو وهو يكشف عن جريمة استقباله لنائب رئيس "كنيست كيان يهود" حين كان يشغل خطة نائب رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك يوم الأربعاء 2021/02/10 لما استضيف في برنامج "هاذي آخرتها" - الحلقة 15 الجزء الثاني على القناة التاسعة، ولم يظهر على الإعلاميين وضيوف الحلقة وهم يستمعون إليه وهو يسوق أطوار فضيحته هذه، أنهم كانوا غير مطلعين عن الخبر وإن تظاهروا بذلك وأرادوا أن يوهموا المشاهدين بأنهم حققوا سبقا صحافيا يحسدون عليه وقد فضحتهم نظراتهم إلى بعضهم وابتساماتهم الماكرة. كل ذلك لتمرير فصل من فصول مسرحية تعويد الناس في تونس على أخبار التطبيع جرعة بعد أخرى حتى يصير الأمر معهودا لديهم.

وكيف يخجل مَن ترأّس برلمان تونس "الثورة" من دناءة فعلته، وهو الذي له سابقة استقبال جنود كيان يهود على أرض تونس مع رهط من المسؤولين وأسبغوا على تدنيس الأعداء لأرضنا الطاهرة شرعية فاجرة بدعوى الحق في العبادة يوم أن مهدوا لهم تراب جزيرة جربة. بل وافترى، كذلك، يومها بأن تكلم باسم التونسيين وعدّ المقتحمين الغرباء لحرمنا أبناءً لبلدنا.

أي معنى للخيانة وما حدودها التي يقف عندها سياسيو اليوم؟ ما مدى اتساع رقعتها في نسيج الوسط السياسي؟ من الذي أدخل نائب رئيس "كنيست كيان يهود" إلى ما يسمونه "مجلس نواب الشعب "؟ أليس هذا المجلس التشريعي هو أحد الأضلاع الثلاثة للسلطة الديمقراطية في تونس؟ ألا يضم هذا المجلس كل ألوان الطيف السياسي، قومييهم ووطنييهم ويساريهم وأصحاب "الإسلام الديمقراطي" ودستورييهم ؟ إذن الجميع متواطئ صامت. وإذا كان مورو يفصح بأن وزارة الخارجية هي التي أرسلت نائب رئيس "كنيست كيان يهود" إليه ليقابله ويجتمع معه، أليست الخارجية التونسية هي من السلطة التنفيذية وثانية أضلاع السلطة الديمقراطية في تونس؟ أليس القضاء هو ثالث أضلاع السلطة في النظم الديمقراطية؟ لماذا لم تقم النيابة العمومية بدورها البديهي؟

سؤال موجز: إذا كان الآعلام مشارك بالصمت ويقوم بعملية الآخراج المسرحي الممنهج، وإذا كان الوسط الثقافي يتنافس سرا وجهرا في مشاركة الساسة في هذه الجريمة، فمن سلم؟ يقينا عامة أهل تونس الطيبين. فليحذروا غضبهم، فإنهم سيحاسبونهم يوما.

*** وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيبًا***

80 % من الأطباء المتخرّجين حديثا غادروا البلاد

إن من أكبر مهازل الحكم الرأسمالي التابع في بلادنا أن نرى بأعيننا إهدار طاقاتنا وثروتنا البشرية والعلمية والفكرية بأيدي حكام لا يرون في ذلك مخبة ولا ضيرا بعد أن جعلوا بوصلة رضاهم صوب المسؤول الكبير ومدى رضاه بما يتقربون به إليه من قرابين تستنزف طاقات الأمة بلا توقف.. من المهزلة أن يأتي المسؤولون في تونس بعد أشواط من البيع والتفريط ليبحثوا عن صيغ للتعاقد مع أطباء من خارج البلاد للعمل من أجل المساعدة على مجابهة جائحة كورونا.

وتتعمق المهازل أكثر حينما نعلم أن قرابة أكثر من 8 أشهر والدكاترة الباحثون المعطلون عن العمل يرابطون في بهو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في انتظار الاستجابة لمطالبهم وقد استعملوا كل الأشكال النضالية للتعبير عن غضبهم ورفضهم لسياسة التهميش والمماطلة والتسويف بلغ حد دخول شق منهم في إضراب جوع تسبب في تعكر صحة البعض منهم حينها زارهم رئيس الجمهورية ووعد بإيجاد السبل الكفيلة بإنصافهم والاستجابة لمطالبهم.. قولاً ليس إلّا.

ولا يخفى هنا أن النقص الفادح المسجل في صفوف الكوادر الطبية في المؤسسات الصحية في تونس هو نتيجة حتمية لهجرة عدد كبير منهم للعمل خارج تونس حيث صرحت أحلام بالحاج الكاتبة العامة لنقابة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الاستشفائيين الجامعيين أن 80 بالمائة من الأطباء المتخرجين حديثا والمسجلين بعمادة الأطباء غادروا البلاد إلى الخارج و70 بالمائة من الأطباء الشبان لديهم نية الهجرة .

ولا شك أن هجرة الكفاءات الطبية التونسية هي بمثابة النزيف المتواصل الذي تعاني منه البلاد حيث أن تونس تساهم في تكوين الشباب حتى حصوله على شهائد عليا لتستفيد من كفاءته دول الخارج، فالخلل الأساسي في تنامي هذه الظاهرة هو فشل الدولة في متابعة هجرة أطبائها وعدم حلحلة الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها المنظومة العمومية للمستشفيات .

وما يزيد من تنامي هذه الظاهرة هو كثرة الإغراءات المادية في الخارج التي تسمح لهم بتأمين حياة أحسن بظروف أفضل مقابل عدم توفر الظروف الملائمة للعمل في تونس فضلا عن تدني مستوى التأجير في ظل غلاء المعيشة بشكل غير مسبوق. مع العلم أن الهجرة لا تهم فقط الأطباء بل تهم عددا كبيرا من القطاعات نذكر منها على سبيل المثال التعليم والهندسة والبحث العلمي وهي ظاهرة من اخطر الظواهر التي تشهدها بلادنا والتي تفاقمت بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة ولا شك أن لها انعكاسات خطيرة مثل ما نلاحظه في المؤسسات الصحية التي سجلت نقصا فادحا في الموارد البشرية يمثل في الوقت الراهن إشكالا رئيسيا في مواجهة الوباء .

وحسب التقارير المنشورة فان تونس تحتلّ المرتبة الثانية عربيّا في تصدير الكفاءات العلمية إلى الخارج فمنذ سنة 2011 تزايد عدد التونسيين من ذوي الاختصاصات المهمّة كالطبّ والصيدلة والهندسة والمعلوماتية الذين استقطبتهم دول الخارج مثل كندا وفرنسا وأوروبا ودول الخليج... ومنهم من يهاجر نهائيا .

وإضافة إلى ذلك فان الطلبة التونسيين في الخارج والذين يبلغ عددهم حوالي 60 ألفا لا يرغب أغلبهم في العودة إلى الوطن بعد إنهاء دراستهم في الخارج ولهم النية في العمل بالدول التي درسوا بجامعاتها وذلك بسبب الصعوبات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا مقابل عدم ايلاء السلط المعنية أهمية كبيرة لهذه الظاهرة الخطيرة لمتابعتها ووضع سياسة واضحة لمعالجتها والحد منها.

وللإشارة فان تونس تنفق أموالا طائلة خلال مراحل دراسة الكفاءات التي تغادر البلاد لتعمل في الخارج وبالتالي فان تونس تساهم في تكوين الكفاءات في مختلف الاختصاصات لتستفيد منها دول الخارج وهو ما يعني حتما فشل سياسات الحكومات المتعاقبة منذ الثورة والتي لم تشهد تغييرا يُذكر ما يتسبب في تواصل استنزاف بلادنا من كفاءاتها وخيرة أبنائها.

صورة الأسبوع

تعليق المهندس وسام الأطرش

إلى متى السكوت عن تمادي سفير بريطانيا؟

بعد لقائه مؤخرا بأمير اللواء عبد المنعم بلعاتي، المتفقّد العام للقوات المسلحة، التقى السفير البريطاني في تونس "إدوارد أوكدن" بأمير اللواء الطبيب مصطفى الفرجاني لبحث التعاون في المجال الطبي. وبحسب الحساب الرسمي للسفير على التويتر الذي نشر الخبر يوم 9 فيفري 2020، فقد تقدم نيابة عن بريطانيا بخالص عبارات التعازي إثر استشهاد 5 جنود تونس في انفجارات ألغام أرضية. وفي هذا الإطار أبدى المقيم العام البريطاني (الحاكم الفعلي في تونس) استعداد بلده لمواصلة العمل والتعاون مع في تونس في مجال مكافحة الإرهاب.

وهكذا، يستمر المقيم العام البريطاني في مباشرة حكم البلاد متذرعا هذه المرّة بالكورونا من أجل تواجده في مقر الإدارة العامة للصحة العسكرية بباب سعدون التابعة لوزارة الدفاع صحبة ملحق الدفاع البريطاني لتونس، الملازم العقيد ستيفن فرنس، ليستأمن سفير هذه الدولة الاستعمارية على القطاع الصحي التابع للقوات المسلحة، وتظهر بريطانيا (إمبراطورية الجرائم العظمى) في مظهر المدافع عن جنودنا من الإرهاب الذي تصنعه الدوائر الاستخباراتية. فهل يجرأ أحد من الوسط السياسي الحالي على إيقاف هذا الجاسوس عند حدّه؟

تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة وعودة الحديث عن نفوذ الانجليز في إيطاليا

محمد بالرجب

في هذه الأيام تم تكليف ماريو دراغي بتشكيل حكومة جديدة وهو محافظ البنك المركزي الأوروبي السابق والمدير التنفيذي للبنك الدولي (أواخر الثمانينات), ومما يروج في الصحافة الإيطالية هذه الأيام حديث عن « قصة دراغي واليخت بريطانيا» وهي قصة مشهورة في الإعلام جرت قبل حوالي 20 سنة وعندما كان ماريو دراغي مسؤول الخزينة الايطالية تمت دعوته على اليخت الملكي الكبير المسمى «بريطانيا» وكان يرسو على سواحل إيطاليا وشارك دراغي في اجتماع مع نخبة من كبار أصحاب المال البريطانيين وعدد من رجال أعمال إيطاليين, وكان ذلك قبل بدء حملة الخصخصة في التسعينات التي فككت أجزاء مهمة من الصناعة الإيطالية, وهذا ما جعل عددا من المحللين يربطون بين الإجتماع على يخت ملكة بريطانيا والتفريط في القطاع العام الايطالي وكأنه كان تحت إشراف النفوذ البريطاني أو مباركة حي المال في لندن.

وقبل أشهر استضافت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيطالي دياغو فازنيلا, وهو كاتب صحفي وباحث في الأرشيف ومؤلف كتاب «الانقلاب الانجليزي» عن حضور بريطانيا القوي في السياسة الإيطالية. وقد بدأ كلامه برواية ما سمعه مباشرة من الرئيس السابق فرنشيسكو كوسيغا في الثمانينات: «لا تحدثني عن المخابرات المركزية الأمريكية بل ربما سيكون علينا الحديث عن الانجليز يوما ما», ويذكر أنه في حوار مع جريدة الفاتو كوتيديانو الايطالية بتاريخ 24 - 05 - 2014 يروي جان روبيرتو كازاليجو، أحد مؤسسي «حركة خمسة نجوم» قبل وصولهم للحكم يروي قصته مع السفارة البريطانية ويقول: «لبينا دعوة سفارة بريطانيا في روما. كان ذلك في 10 أفريل 2013، قبل أسبوع من الانتخابات الرئاسية. كنا بي بي غريلو (المؤسس الثاني) وأنا واثنين من المساعدين. و» في ذلك اليوم «طلب منا السفير البريطاني مقابلة إنريكو ليتا، نائب أمين الحزب الديمقراطي آنذاك (يسار وسط)، الذي كان ينتظر في غرفة أخرى. فرفضنا. فما كان منهم إلا أن رافقونا عبر درج الخدمة الجانبي لتناول الغداء في الطابق العلوي مع بعض موظفي السفارة، بينما تناول السفير العشاء في الطابق السفلي مع أنريكو ليتا. وفي مرحلة معينة سألنا السفير: ما رأيكم في إعادة انتخاب الرئيس نابوليتانو؟ ثم بعد أسبوعين وجدنا نابوليتانو قد أعيد انتخابه وتنصيب أنريكو ليتا رئيسا للوزراء، قلنا لبعضنا البعض أنه ربما كان هناك شيء ما يدعو للريبة..»

هذا نبذة صغيرة عن تدخلات بريطانيا في دولة عضو في الإتحاد الأوروبي بحجم إيطاليا فكيف يكون شكل نفوذها في دولة لا تملك أدنى مقومات الاستقلالية مثل تونس؟

جواب سؤال

التسويق الشبكي

الأسئلة 1:

السلام عليكم أود السؤال حول موضوع الـ network marketing

بعث لي صديق دعوة لفرصة عمل جديدة تعود علي براتب إضافي. الفرصة هي العمل كانت عن طريق الإنترنت وحضرت لقاءات تعريفية على تطبيق الزوم، كان ملخص فحواها التعريف بالعمل وبيان حاجتنا لدخل إضافي في ظل الظروف التي نعيش وخاصة في ظل جائحة كورونا وكون كل التعاملات أضحت عن بُعد وإلكترونية.

العمل يكون مع شركة جنيس للمستحضرات التجميلية والطبية، حتى يكون لكل شخص متجر إلكتروني أو محفظة إلكترونية يجب عليه شراء حزمة من المستحضرات يتراوح سعرها بين ألف وألفي دولار كأقل تقدير، يتم دفع ثمنها بالبنك وبعدها تصلك الحزمة للبيت، طريقة العمل ليس بيع أو ترويج الحزمة التي أصبحت ملكي أو بيعها عن طريق الإنترنت وهم يعتبرون هذه الطريقة التقليدية، وإنما يكون العمل بدعوة أشخاص آخرين للانخراط والمشاركه بالعمل وعمل فريق وإقناعهم بالفرصة والتحاور مع أكبر عدد من الأهل والأقارب والزملاء عبر مواقع التواصل وإشراكهم بلقاءات على تطبيق الزوم ويقابلون أشخاصاً قدامى بهذا المجال وحاصلين على رتب وقد حققوا أرباحاً كثيرة...

الربح يكون من خلال العمولات التي تجنيها على كل مشترك جديد الذي يقوم بالخطوة الأولى وهي شراء الحزمة وفي الغالب تبقى للاستعمال الشخصي وكلما أشركت آخرين وكلما طالت السلسلة زادت العمولات...

وكذلك الذين تدعوهم سيدعون أشخاصاً آخرين وسيحصلون على عمولات وأنت أيضاً ستحصل على كل شخص جديد عمولة إضافية وهكذا العمولة تقدر بـ35 دولار...

وكذلك كلما زاد عدد الفريق حصلت على امتيازات وعمولات ودرجات جديدة مع ازدياد العائد المادي الذي يصل لـ4000 آلاف دولار خلال شهرين على وصف الداعي لي.

لدي ريبة من الأمر وشك في مشروعيته، حيث كان أول تساؤلاتي ما موقف الشرع من هذا العمل وما رأي العلماء والمشايخ فيه، أرجو التنوير والإفادة وأعتذر على الإطالة.

سؤال 2:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انتشرت في الآونة الأخيرة التجارة الإلكترونية وخصوصا التسويق الشبكي وانقسمت الآراء حول حلها وتحريمها. سؤالي ما حكم التسويق الشبكي... سأوضح عمل الشركة حتى تتضح الصورة أكثر... بداية تطرح الشركة على من يريد الالتحاق بالعمل أن يدفع مبلغا معينا من المال للحصول على موقع له في الشبكة باسم ID وكأنه إذن له بالوكالة وهذا الآي دي يكلف الشركة لهذا تأخذ مالا من عميلها... وبعد الالتحاق يبدأ العمل كالتالي منقسماً إلى قسمين أولا يبدأ العميل بالتسويق وبيع المنتج وهو معلوم السعر وحقيقي ليس فيه غرر ويحقق الهدف والمقصود مقابل عمولة نسبية تعطيها الشركة للعميل جراء بيعه هذا المنتج، مع العلم أن العميل يقوم بتحويل معلومات المشتري للشركة والشركة تقوم بتحويل المنتج له وتعطي عميلها نسبته دون ملكية العميل للمنتج من باب أنه مسوق وليس بائعاً هذا من جهة...

والجهة الثانية والأهم يقوم العميل بالترويج للشركة وجلب عملاء آخرين يتفرعون تحته يمينا وشمالا بحيث يأخذ على كل عميل قام بجلبه 500 نقطة فإذا استطاع أن يحقق التوازن يمينا وشمالا من خلال بيعه للمنتجات وجلب الأشخاص فإذا حقق التوازن يمينا وشمالا مثلا 1000 نقطة يمينا و1000 نقطة شمالا يرتقي العميل درجة في الشركة ليحصل على عمولة ثابتة كدخل ثابت له وكلما زاد عدد النقاط يمينا وشمالا ارتقى العميل الأول في درجاته وعمولته.. ويقوم الآخرون بنفس العمل ليرتقوا كذلك... هل هذا العمل فيه غرر أو مقامرة أو يدخل تحت «الجعالة» ؟

أرجو توضيح الحكم الشرعي في ذلك وجزاكم الله خيرا.

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

إن سؤاليكما متشابهان، وقد جاءتنا من قبل أسئلة مشابهة حول التسويق الشبكي، وقد أجبنا عليها فيما سبق في 2007/10/13، و2009/3/8، و2015/8/19، وأجتزئ لكم من تلك الأجوبة ما فيه الكفاية:

* إن العقود في الإسلام واضحة ميسَّرة لا تعقيد فيها، وجامعها أن تكون المعاملة معلومةً من حيث واقعها وجهة التعاقد، ثم معرفة النصوص المتعلقة بها ودراستها واستنباط الحكم باجتهاد صحيح.

** الشركات الواردة في سؤاليكما تتعامل بشبكة من التسويق في منتجات عدة، وتشترط هذه الشركات على من يسوق منتجاتها أن يشتري منها شيئاً من هذه المنتجات، كما في السؤال الأول، أو يدفع لها مبلغاً معيناً «وكأنه يأخذ إذن وكالة» كما في السؤال الثاني، وذلك حتى تعطيه حق إحضار زبائن لها، وتعطيه عمولة مقابلهم «أي يكون سمساراً للشركة يحضر لها مشترين ويأخذ عنهم عمولة»، ولا تعطيه عمولة حتى يحضر عدداً من المشترين، أي وفق برنامج الشركة الذي تعده لهذا الغرض. وبعبارة أخرى فإن المشتري الأول أو دافع المبلغ الأول يأخذ عمولة عن الذين أحضرهم هو وكذلك عمولة أقل عن الذين أحضرهم الآخرون وتستمر أعمال التسويق «السمسرة» على هذا النحو أي على شكل تسلسل سمسرة أو شبكة تسويق.

*** هذا النوع من الأعمال التجارية مخالف للشرع، وبيان ذلك:

-1 لا يصح أن يشترط البائع أن الرجل لن يكون سمساره إلا إذا اشترى منه، بل هي تجوز فقط إذا انطبق عليها واقع السمسرة، أي أن يقول البائع لرجل إذا أحضرت لي زبائن فسأعطيك أجرة على كل زبون، وكما قلت، دون أن يشترط عليه الشراء منه أو أن يدفع له مالاً حتى يصبح سمساراً له. وحيث إن الشركة تشترط وجوب شراء «المسوق» من منتجاتها كما في السؤال الأول، أو يدفع لها مبلغا معيناً كما في السؤال الثاني، وذلك حتى يكون له الحق في أن يعمل لديها سمساراً بعمولة، أي يحضر لها زبائن ويأخذ عليهم عمولة... فهذا يعني أن عقد الشراء «أو دفع المال» وعقد السمسرة هما عقدان في عقد واحد، أو صفقتان في صفقة واحدة، لأنهما مشروطان ببعضهما. وهذا حرام، فقد «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ صَفْقَتَيْنِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ» أخرجه أحمد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. أي كأن أقول لك: إذا بعتني أستأجر منك أو أسمسر لك، أو أشتري منك...الخ. وواضح أن هذا الواقع هو الموجود حسب السؤال، فالبيع والسمسرة في عقد واحد، أي وجوب الشراء من الشركة هو شرط لعمل السمسرة، أي للتسويق بعمولة عن المشترين المحضرين للشركة.

-2 إن السمسرة هي عقد بين البائع وبين من يُحضر له الزبائن، وعمولة السمسرة في هذا العقد تجب عن الذين يحضرهم الشخص للشركة، وليس عن الذين يحضرهم غيره. وحيث إن عمولة السمسرة في معاملة الشركة المذكورة يأخذها السمسار «المسوِّق» عن الزبائن الذين يحضرهم هو ليشتروا من الشركة، وكذلك عن الذين يحضرهم غيره، فإن هذا مخالف لعقد السمسرة.

-3 إن سعر الشراء من الشركة يصحبه غبن فاحش، ومع أن المشتري يكون عالماً بذلك، إلا أن الأمر لا يخلو من خديعة نتيجة الأساليب «الملتوية» التي تستعملها الشركة في الترويج لأعمالها بحيث تقود المشتري لأن يدفع ثمناً باهظاً لمنتج الشركة الذي لا يساوي جزءاً بسيطاً من حقيقة الثمن... وكل ذلك بسبب ما تروجه الشركة من مستقبل (زاهر) لهذا المشتري لأنه ستتاح له فرصة تسويق منتج الشركة مقابل عمولة عن (مشترين) يحضرهم للشركة، وكذلك عن المشترين الذين سيُحضِرُهم الذين أحضَرَهُم أولاً. وعندما لا يستطيع المشتري إحضار المشترين، وبخاصة من هم في أواخر سلسلة المشترين، فإن الخديعة تكون قد أحاطت به، ويخسر الثمن الباهظ الذي دفعه مقابل منتج لا يساوي معشار ما دفع! والخديعة في الإسلام محرمة. قال رسول الله «الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ...» أخرجه البخاري عن ابن أبي أوفى، وقد قال رسول الله لرجلٍ كان يُخدع في البيوع «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لاَ خِلاَبَةَ» أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، والخلابة هي الخديعة. هذا هو منطوق الحديث، ومفهومه يدل على أن الخديعة حرام.

والخلاصة فإن هذه المعاملة على الوجه الذي هو مبين في الأسئلة هي مخالفة لشروط السمسرة ولا تخلو من خديعة، فهي معاملة مخالفة للشرع، وإني لأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا بمنه وفضله سبحانه لإقامة الخلافة وتطبيق النظام الاقتصادي في الإسلام الذي يبين المعاملات الاقتصادية الصافية النقية التي توفر العيش الهانئ والحياة المطمئنة لجميع أفراد الرعية، والله عزيز حكيم.

هذا ما أرجحه في هذه المسألة والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

23 جمادى الآخرة 1442هـ

الموافق 2021/02/05م

أخبار متفرقة

وفد دبلوماسي مغربي توجه إلى كيان اليهود

قال ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية المغربي، إن وفدا مغربيا سافر الأحد إلى كيان يهود للتنسيق بشأن مكتب الاتصال الذي سيفتتح في تل أبيب. وذكر خلال ندوة صحفية عقدها يوم الأحد بمقر الوزارة أن الافتتاح الرسمي لمكتب الاتصال المغربي في كيان يهود «مرتبط بتطور الوضعية الصحية وفتح الأجواء في المغرب وكيان يهود» وأشار إلى أن مكتب الاتصال المغربي في كيان يهود سيديره مسؤول بالنيابة، مضيفا أنه «ليس هناك أي ممثل مغربي في كيان يهود، كل ما هنا اللحظة هو مسؤول بالنيابة». ولم يرغب الوزير في كشف اسم المسؤول بالنيابة الذي سيدير مكتب الاتصال، واكتفى بالقول إن الاختيار وقع على دبلوماسي يوجد ضمن الوفد المسافر إلى كيان يهود لإعداد الافتتاح الرسمي للمكتب. وسبق أن توصل كيان يهود والمغرب في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى اتفاق لتطبيع العلاقات الثنائية.

يصرّ الحكام العملاء ومنهم حكام المغرب على تكريس الحلول الخيانية وكأنها حل لقضية الأرض المباركة فلسطين، ويربطون ذلك بالتطبيع مع كيان يهود الذي يعترفون بأحقيته في الوجود على جل الأرض المباركة ويجعلون مشكلتنا معه مشكلة حدود لا مشكلة وجود!! إن التطبيع مع كيان يهود هو خيانة لقضية فلسطين المباركة مهما حاول الحكام خداع الأمة وتحسين صورة ذلك الحل الخياني، إذ الحل لقضية فلسطين لا يكون إلا بتحريرها كاملة من كيان يهود الغاصب. على الأمة الإسلامية وبالأخص الجيوش فيها أن يقوموا بما افترضه الله عليهم وذلك بنصرة قضايا الأمة ومنها قضية فلسطين، فيهبوا لمقاتلة كيان يهود وإزالته من الوجود، كما يجب عليهم العمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تلم شملهم وتوحد صفوفهم وتعيد الإسلام إلى واقع الحياة من جديد.

وفد من «الجنائية الدولية» يصل السودان ويلتقي وزير خارجيته

استقبل وزير خارجية السودان المكلف عمر قمر الدين، الأحد، وفد المحكمة الجنائية الدولية برئاسة فاكيسو موشوشوكو. ونقل الوفد تحيات المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، معربا عن سعادته بالتعاون مع حكومة الفترة الانتقالية لتحقيق العدالة لضحايا الحرب في دارفور.

وفي إطار سعي المحكمة للقيام بمهامها على الوجه الأكمل تم الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم مستقبلا بين السودان والمحكمة بغرض توضيح شكل التعاون وتسهيل مهام الوفود وتذليل كافة الصعوبات التي يمكن أن تواجههم. من جانبه ثمن الوزير السوداني جهود وفد المحكمة الجنائية، وأكد استعداد الخارجية للعمل على تسهيل مهام الوفد وفقا لبنود مذكرة التفاهم لتحقيق الأهداف المشتركة. يشار إلى أن الرئيس السوداني السابق، عمر البشير، مطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، منذ عام 2008، بتهمة ارتكابه جرائم حرب في دارفور.

في 11 أفريل 2019، أزاحت القوات المسلحة السودانية البشير من منصبه، بعد عدة أشهر من الاحتجاجات الشعبية. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت السلطات الانتقالية السودانية أنها توصلت إلى قرار توافقي لنقل البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد الانتهاء من محاكمته في قضايا الفساد وغسل الأموال. إن المحاكم والهيئات الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم أو اللجان المتفرعة عنها أو المستندة لقوانينها هي أدوات بيد المستعمرين والمتنفذين في الساحة الدولية لتكريس النظام العالمي الذي صممته للحفاظ على مصالحها واستعمارها واستعبادها للشعوب ونهب ثرواتها، ووضعت لذلك القوانين الدولية وأدوات التنفيذ والمحاكم الدولية، سواء أكانت محكمة العدل أو الجنائية، لتكون حارسة على ذلك النظام العالم الرأسمالي الاستعماري التصميم والفكرة وتنظر لقضية السودان وبلاد الإسلام من منظور القوانين الدولية التي وضعها المستعمرون، وقرارات المحاكم الدولية وأدوات تنفيذها خاضعة للاستعمار وعملائهم في بلادنا.

واشنطن ترفض قرار الجنايات الدولية وضع الأراضي الفلسطينية تحت ولايتها

الجزيرة نت، 6/2/2021 - رغم القرب الشديد بين كيان يهود وإدارة ترامب السابقة إلا أن التنافر الكبير بين إدارة بايدن وسابقتها لم يمنع الإدارة الحالية من الاستمرار في مساندة كيان يهود بكل قوتها، فقد اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية على قرار المحكمة الجنائية الدولية لجهة أن اختصاصها القضائي يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما قد يمهد لفتح تحقيق بشأن ارتكاب كيان يهود جرائم حرب.

وأعرب المتحدث باسم الوزارة نيد برايس عن مخاوف بلاده بشأن محاولة المحكمة ممارسة اختصاصها على العسكريين اليهود، وقال "لقد تبنينا دائما موقفا مفاده أن اختصاص المحكمة يجب أن يشمل حصرا البلدان التي تقبله أو القضايا التي يحيلها مجلس الأمن الدولي" إلى المحكمة.

ومما يجدر ذكره أن كثيرين من أقزام العرب قد راهنوا كثيراً على قدوم بايدن، وها هم يتلقون الصفعة الأولى قبل أن يمر على تنصيب بايدن شهر واحد، ولعل القادم أكثر صفعاً لهؤلاء الأقزام.

وأخيراً السودان يعتبر قرار إثيوبيا ملء خزان السد «تهديدا لأمنه القومي»

بي بي سي، 6/2/2021 - في حالة نادرة من الصحوة قالت الحكومة السوانية إن قرار إثيوبيا المنفرد بملء خزان سد النهضة على نهر النيل «يعد تهديدا للأمن القومي».

وبدلاً من الاعتماد على الذات وعلى مصر المتضررة هي الأخرى من السد دعا وزير الري والموارد المائية، ياسر عباس، في حديث لوكالة رويترز، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى الوساطة في النزاع بين إثيوبيا ومصر السودان بشأن السد.

وقد بدأت إثيوبيا مرحلة ملء خزان السد العام الماضي على الرغم من مطالبة مصر والسودان بأن يتم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة أولا.

وحذر عباس من أن مضي إثيوبيا قدما في ملء خزان السد في تموز/يوليو المقبل «سيهدد حياة نصف سكان وسط السودان، فضلا عن المساس بالزارعة وتوليد الكهرباء».

ومن شأن تلك السياسة الإثيوبية التي لا فيها تقيم وزناً لمصر والسودان أن تحيل حياة البلدين إلى جحيم.

أردوغان يعود لمهاجمة أوروبا

آر تي، 6/2/2021 - قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن أطرافا لم تستطع لي ذراع تركيا في ليبيا وسوريا وبحر إيجه ومنطقة شرق البحر المتوسط ومنطقة قره باغ "تحاول إعاقتها عبر مزاعم لا أساس لها".

وقال أردوغان، في كلمة ألقاها مساء اليوم السبت: "تذكروا أن أيا من الهجمات التي استهدفت بلادنا، خاصة في القطاع الاقتصادي أو الاعتداءات الإرهابية، لم تكن صدفة". واعتبر أن هذا الأمر يمثل "سببا من أسباب معاداة الأتراك والمسلمين والتي يزداد انتشارها في أوروبا تزامنا مع جائحة فيروس كورونا". وأشار، في تطرقه إلى قضية معاداة الإسلام، إلى أن "العالم الغربي مستمر في عدم اتخاذ التدابير لمواجهة هذا التهديد المتنامي".

وعلى الرغم من استمرار هجومه على أوروبا بعد استراحة قصيرة لتجنب العقوبات التي لوحت بها أوروبا ضد تركيا على خلفية نزاعها مع اليونان، إلا أن هذا الهجوم يعتبر خفيفاً قياساً بالهجمات الأقوى حين حذر من أن تصبب الجاليات الإسلامية في أوروبا محرقة كمحرقة النازيين بسبب التمييز العنصري والديني الذي يجتاح أوروبا.

الانقلاب في ميانمار
والصراع بين القوى العظمى

بقلم: الأستاذ عبد المجيد بهاتي

في الأول من فبراير 2021م فوجئ الناس باحتجاز القيادة العسكرية البورمية لمستشارة الدولة ووزيرة الخارجية أونغ سان سو كي، والرئيس وين مينت، وشخصيات بارزة أخرى في حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الحاكم، وبالإضافة إلى ذلك أعلن المجلس العسكري حالة الطوارئ لمدة عام على الأقل، يتم بعده إجراء انتخابات جديدة.

يبدو أن الانقلاب الحالي مدفوع بعاملين: الأول هو الصراع المستمر على السلطة بين الجيش وحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والثاني هو التنافس الجيوسياسي بين أربع جهات: (أمريكا، وبريطانيا، والهند، والصين).

منذ استقلال بورما عن بريطانيا عام 1948م والجيش هو الوصي على السلطة فيها، وكان يرعى بدقة المصالح البريطانية، ومع ذلك، وبسبب ضعف بريطانيا العالمي، تم تشجيع الجيش على مشاركة السلطة مع المعارضة المدنية، وكانت البطل الرئيسي للديمقراطية في بورما وللحد من قوة الجيش هي أونغ سان سو كي التي دعمتها كل من أمريكا وبريطانيا.

تم التحريض على المواجهة الحالية بين الجيش وسو كي بعد نتائج الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020م، حيث فازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بـ396 مقعداً من أصل 476 مقعداً في البرلمان، أي ٪83 من إجمالي المقاعد، وكان أداء الرابطة الوطنية للديمقراطية أفضل بكثير مما كان عليه في انتخابات عام 2015م، حيث حصلت على ٪70 فقط من المقاعد.

لم يتسبب الانتصار الأخير في الانتخابات في إحراج القيادة العسكرية فحسب، بل جعل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في وضع يسمح لها بمراجعة الدستور وتقليص سلطة الجيش بشكل أكبر، لذلك من غير المستغرب أن يطعن حزب الاتحاد والتضامن والتنمية الموالي للجيش، والذي حصل على 33 مقعداً فقط في الانتخابات الأخيرة في نتائج الانتخابات؛ ويزعم حدوث مخالفات واسعة النطاق، بينما رفضت لجنة الانتخابات الاتحادية إلى جانب مراقبين محليين ودوليين مراراً وتكراراً هذه المزاعم.

في قلب الصراع بين الجيش والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يكمن الخوف في أن يفقد الضباط العسكريون الأحكام القوية الواردة في الدستور الذي كتبه في عام 2008م؛ حيث يضمن الدستور للجيش ٪25 من مقاعد البرلمان، مما يتيح له استخدام حق النقض ضد أية تغييرات على تعديلات الميثاق، وبالإضافة إلى ذلك، يمكّن الدستور الجيش من ممارسة السيطرة على وزارات الدفاع والداخلية وشؤون الحدود، ويكرّس الحق في ترشيح أحد نائبي الرئيس، وبالنظر إلى حقيقة أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كانت قد ألغت قانون أحكام الطوارئ في عام 2016م والذي منح الجيش على مدى عقود صلاحيات واسعة لاحتجاز الأشخاص دون تهمة فإن الجيش بات يخشى أن يصبح مستهدفا؛ فالرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ستشجع على المضي قدماً إلى أبعد من ذلك وإزالة معظم الأحكام المؤيدة للجيش من الدستور، وإعادة هذه الامتيازات للسلطة السياسية غير مقبول للجيش وداعمه الرئيسي بريطانيا.

إلى جانب السياسة الداخلية، فإن ظهور الصين كقوة صاعدة في أوراسيا يمثّل مصدر قلق كبير لكل من بريطانيا وأمريكا، فضلاً عن الهند التابعة لأمريكا، وقد استثمرت الصين بكثافة في مشروعها حزام واحد وطريق واحد، والذي يهدد بتقويض الهيمنة الأمريكية في أوراسيا، ويحد أيضاً من تطلعات الهند الإقليمية وتأثيرها في المنطقة.

إن الصين هي أكبر شريك تجاري لميانمار، ففي جانفي 2020م وقّع البلدان ما مجموعه 33 مذكرة تفاهم بشأن مشاريع مختلفة؛ مما يعزز العلاقات الثنائية، وقد كانت الهند ضحية هذه العلاقة الوثيقة بين الصين وميانمار، حيث انخفض نفوذها بشكل كبير في ميانمار وأماكن أخرى في المنطقة من مثل نيبال وسريلانكا وجزر المالديف، ولمواجهة النفوذ المتزايد للصين من خلال مبادرة (حزام واحد وطريق واحد) بدأت أمريكا وبريطانيا والهند بالضغط على دول عبر أوراسيا لمراجعة العقود الموقعة مع الصين، هذا بالإضافة إلى حرب أمريكا التجارية المستعرة معها، فضلاً عن جهود أمريكا لمعاقبة شركات التكنولوجيا الصينية، وخاصة تلك المخصصة لشبكات الجيل الخامس وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، ومما يزيد الأمور تعقيداً هو التوترات الحدودية بين الهند والصين بشأن إقليم لاداخ، التي أضحت ضرورة ملحة جديدة في نيودلهي وواشنطن للحد من نفوذ الصين المتنامي.

بدلاً من البقاء متفرجة صامتة ومشاهدة التطورات تتكشف من موقع محايد، أتيحت لباكستان مرة أخرى فرصة فريدة للعب سياسات القوة لصالحها، فكان عليها أن تستغل التوترات بين الهند وأمريكا والصين لتحرير كشمير بالكامل من الهيمنة الهندية، فالتوترات المتزايدة بين القوى الثلاث ستؤدي أيضاً إلى تقليل الدعم لميانمار، والتي يمكن لباكستان الاستفادة منها من خلال الشراكة مع بنغلادش لتحرير مسلمي الروهينجا من اضطهاد الرهبان البورميين وأنصارهم العسكريين. لا شيء من هذا مستحيل أو يصعب على باكستان تحقيقه، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

الجامع الأزهر بين الأمس واليوم

كتبه الأستاذ سعيد فضل

في بداية حديثنا عن الأزهر ودوره يجب أن نبين أولا أنه ليس في الإسلام مؤسسة دينية تنوب عن الله في أمور الناس وليس عندنا رجال دين كحال النصارى وغيرهم، وإنما عندنا مجتهدون علماء وفقهاء ومحدثون وكلهم بشر يصيب ويخطئ ويؤخذ منهم ويرد عليهم، مع الإقرار بأن الأزهر منارة العلم والعلماء أزهر العز بن عبد السلام سلطان العلماء وبائع الأمراء الذي قال "لقد استحضرت عظمة الله فصار السلطان أمامي كالهر"، الأزهر الذي كان مبعث الثورة لمواجهة الفرنسيين ولم يقبل توددهم حتى جن جنونهم وبعد قصف مدفعي متواصل دخلوا الجامع بخيولهم عنوة وربطوها بصحنه وكسروا القناديل وحطموا خزائن الكتب ونهبوا ما وجدوه من متاع، وحكم نابليون وقتها بالإعدام على العديد من شيوخ الأزهر وقادة الثورة وعوام الناس. الأزهر الذي رفض أفكار الإيراني المتأفغن جمال الدين وتلميذه محمد عبده وحاكم علي عبد الرازق على الكتاب المنسوب له والمسمى "الإسلام ونظام الحكم" وبين ضلاله وفساده وفصل علي عبد الرازق من مشيخة الأزهر وسحب منه الشهادة العالمية ومنعه حتى من ممارسة عمله في القضاء، وبين وفند ضلال أقواله في الكتاب في سبع نقاط تلاها شيخ الأزهر ضمن نص التهمة الموجهة لعلي عبد الرازق ذكر أنها مخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع الأمة، ومن المهم ذكرها لبيان رؤية الأزهر للإسلام وعقيدته وشريعته ونظرته للخلافة كنظام حكم وهي:

جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة، لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.

جعل الدين لا يمنع من أن جهاد النبي ﷺ، كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة للعالمين.

اعتبار نظام الحكم في عهد النبي ﷺ، موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة.

اعتبار مهمة النبي ﷺ، كانت بلاغاً للشريعة مجردة عن الحكم والتنفيذ.

إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وأنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمورها في الدين والدنيا.

إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

اعتبار أنّ حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، من بعده كانت لادينية.

يتبين من استنكار الأزهر لتلك النقاط السبع أن الأزهر يرى في الإسلام عقيدة سياسية ونظام حكم واجب التنفيذ.

هذا هو الأزهر عندما كان على رأسه علماء ربانيون لا يخشون في الله لومة لائم وقبل أن يتغلغل فيه العلمانيون صنائع الغرب المضبوعون بثقافته فيصلوا منه لأعلى الدرجات حتى وصلوا إلى مشيخته وكأننا مع مدّ لتلاميذ الأفغاني ومحمد عبده تبعث أفكارهم من جديد نفس

تجديد الخطاب ومحاولات تدجين الإسلام وسلخه من عقيدته السياسية، وإن كانت أكبر جرأة وأشد وقاحة يتزعمها علمانيون أُلبسوا الجبب والعمائم وتقلدوا المنابر ليبثوا سمومهم في عقول أبناء الأمة، فوقع شيخ الأزهر على وثيقة تدجين الإسلام المسماة وثيقة الأخوة الإنسانية بما فيها من بنود تفوق جرماً ما كتبه علي عبد الرازق في كتابه وكأنها اعتذار ضمني عن اعتبار أفكار كتابه مخالفة للشرع، فرأينا رئيس جامعة الأزهر المصرية الدكتور محمد المحرصاوي حسب ما نقلته قناة روسيا اليوم 3/2/2021م، يقول إن العالم اليوم بأشد الحاجة لتطبيق وثيقة الأخوة الإنسانية، مشيرا إلى أنه لن يكون هناك سلام عالمي إلا بتطبيق مبدأ المواطنة، مضيفا خلال كلمته في احتفال الأزهر بـ"اليوم العالمي للأخوة الإنسانية"، أن شيخ الأزهر دعا في مؤتمر الأزهر العالمي للسلام بحضور البابا فرنسيس إلى التعاون في ترسيخ فلسفة العيش المشترك واحترام عقائد الآخرين، كما أعلنت جامعة الأزهر، أن الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف؛ سيشارك في الاحتفالية العالمية الافتراضية التي تقام في أبو ظبي برعاية الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، راعي وثيقة الأخوة الإنسانية؛ بمناسبة اليوم الدولي للأخوة الإنسانية، وهو ذكرى توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية بين الإمام الأكبر وبابا الفاتيكان بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي، والتي تم توقيعها في 4 من شباط/فبراير عام 2019.(بوابة الوطن)

من أخطر ما جاء في هذه الوثيقة التي يدعى اليوم لتفعيلها، هو المساواة بين الإسلام وغيره من الأديان ما كان منها سماويا وحرّف وما كان منها وثنيا في أصله، والافتراض أنّه بإمكان الإسلام أن يتوافق مع سائر الأديان، على نظرة واحدة لحلّ مشكلات العالم والوصول به إلى غايته المنشودة في هذه الحياة، تحت عناوين هي من صلب الحضارة الغربية وثقافتها، كالحرّيات العامّة ومفهوم المواطنة، والتي سمت جميع أهل الأديان بالمؤمنين دون تمييز، فقصرت دلالة الإيمان على الجانب المشترك بينهم وهو الإقرار بوجود الخالق، بينما يقرّر الإسلام حقيقة لا مراء فيها، وهي أنّ الإيمان في نظره هو "الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر". ولذا فليس بمؤمن من يكفر بنبوة محمد ﷺ ولا من ينسب لله الصاحبة والولد ولا من يعتبره ثالث ثلاثة.

هذا هو الأزهر الآن عندما يكون على رأسه علمانيون مضبوعون بثقافة الغرب يعملون بكل طاقاتهم لتفريغ الإسلام من عقيدته السياسية وصبغه بالصبغة الروحية التي تتناول الجانب الفردي في العبادات دون باقي أحكام الشرع حتى تصبح الرأسمالية هي الدين الحقيقي والشرع والنظام الذي يحكم الناس.

يا شيوخ الأزهر ويا علماء مصر: إن العقيدة الإسلامية تحرم على المسلمين التسوية بين الإسلام وغيره من الأديان بل الدين الحق في اعتقاد المسلمين هو الإسلام لا غير ولا احترام لأي عقيدة تخالف الإسلام وعقيدته وتنتقص من ذات الله عز وجل أو تقدس ما لا يجوز تقديسه، هذا ما ينبغي أن تخاطبوا به الناس ليعوا على حقيقة دينهم الذي ضرب المثال الأعظم والأروع في تاريخ البشرية في التسامح مع غير المسلمين. فقد شرع الإسلام اشتراك المسلمين وغيرهم من أهل الأديان بالعيش معاً في ظل نظام يرعى شؤون الإنسان من حيث هو إنسان، فلا يميّز في رعاية الشؤون بين مسلم وغير مسلم، مع حفظ خصوصيّات أهل الأديان. فقد حرّم على المسلمين إكراه سائر الناس على اعتناق الإسلام، وحرّم عليهم منع أهل الأديان من ممارسة شعائرهم، وترك لهم التزام أحكام أديانهم في الأحوال الشخصية والمطعومات والملبوسات ضمن نظامه العامّ، ولم يُلزمهم ما أَلزمَ المسلمين به في هذا المجال، فكان أهل الأديان يرعون معابدهم ويأكلون ويشربون ما تحرّمه الشريعة الإسلامية على المسلمين، طوال عهود الدولة الإسلامية، التي يجب أن تطالبوا بعودتها وأن تكونوا في طليعة العاملين لإقامتها من جديد خلافة راشدة على منهاج النبوة، اللهم عجل بها واجعلنا من جنودها وشهودها.

﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ * فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾.

تقييمات مهمة في الذكرى العاشرة لاشتعال ثورة الأمة (1)

كتبه أسعد منصور

لقد بدأت الشعوب في البلاد الإسلامية وخاصة العربية منها تتعرف على هدفها بإشعال ثورتها ضد الأنظمة الجائرة، وهذا دلالة على ارتفاع وعيها وإدراكها؛ لأنها كانت قبل ذلك تضلَّل وتُحرف عن هدفها، فكان يجري التركيز على صلاح الفرد والأخلاق، وأن التغيير يحصل بتغيير أخلاق الفرد وتربية النفس وأن المشكلة كامنة في الفرد وفي نفسه فقط، وكأنه لا يوجد هناك نظام يحكمهم ويربطهم في علاقات، بل إن الأنظمة الحالية تجبرهم على علاقات وتصرفات تخالف ما في نفوسهم من حب لله ولرسوله والرغبة بتطبيق دينهم الحنيف.

فكان هناك علماء ومشايخ في خطاباتهم ومواعظهم ومقولاتهم وكذلك جماعات وجمعيات، يكررون هذه المقولة المغلوطة "أصلح الفرد يصلح المجتمع" ظانين بأن صلاح المجتمع بصلاح الفرد ويدعون الأفراد إلى أن ينشغلوا بأنفسهم وعيالهم، وأن لا ينشغلوا بالأنظمة والأفكار العامة وأن يتركوا الغيبة والنميمة بفضح خيانة الحكام وفسادهم ووجوب التغيير عليهم، بل عليهم أن ينشغلوا بتربية أنفسهم وتهذيبها بالأخلاق الحسنة وبذلك يصلح المجتمع! وكانوا يقولون ذلك إما بتوجيه من النظام الفاسد أو من دون وعي وإدراك لحقيقة المجتمع وكيفية التغيير والإصلاح. وهكذا أشغلوا الناس بتكرار الخطب والمقولات نفسها لعشرات السنين، والنظام ماض في غيه وضلاله وخياناته ويعمل على إفساد المجتمع وإفساد الأجيال بتطبيقه نظاماً يناقض الإسلام ونشره لأفكار الكفر وثقافته وتركيزه على المشاعر القومية والوطنية المخالفة للإسلام.

علما أن المجتمع هو عبارة عن نظام وأفكار ومشاعر وناس. فالفرد في المجتمع كاليد في الجسم، فالأفراد في المجتمع عبارة عن أجزاء لجسم واحد تربطهم أفكار واحدة ومشاعر واحدة ويسيّرهم نظام واحد؛ فتوجد العلاقات بينهم على هذا الأساس. والتغيير والصلاح لا يتحقق إلا بتغيير هذه الأفكار والمشاعر والنظام.

ولهذا كان توجه الناس نحو الأنظمة لإسقاطها وتغييرها نقطة وعي متقدمة، وكان لحزب التحرير الدور الرئيس والمهم في تنبيه الأمة وتوعيتها، وقد عمل كثيرا على توعيتها على هذه النقطة، فتصدى لظلم الأنظمة وفسادها وخيانة القائمين عليها وارتباطهم بالمستعمر وكشف خططه ومؤامراته، فأصدر كتبا وكتيبات عديدة ونشرات تكاد لا تحصى، وعقد مؤتمرات وندوات كثيرة، ولم يتوقف عن إعطاء الدروس الخاصة المكثفة والعامة والمحاضرات في سبيل تثقيف الأمة وتوعيتها، وقام شبابه باتصالات مع أبناء الأمة ووصلوا ليلهم بنهارهم بلا كلل ولا ملل؛ فكان له النصيب الأوفر من النجاح في التوعية والتوجيه في التحرك نحو التغيير بجانب نشر فكرة الخلافة وذلك بفضل من الله ورحمته.

ولكن الشعوب لم تع بالتمام بعدُ على نقطة أخرى مهمة، ألا وهي أن النظام ليس هو الحكام فقط، بل الفكرة التي تقوم بها وعليها الدولة، والدستور الذي تسيّر به شؤون الناس ويطبقه الحكام ويضبط سياساتها الداخلية والخارجية. فإذا لم تتبدل الفكرة ويتغير الدستور فإنه لن يتبدل شيء في الدولة، فحاكم يذهب ومثيله يأتي وهكذا، والنظام الفاسد قائم ولم يتغير. ولهذا يجب مواصلة التركيز على توجيه الشعوب نحو هذه النقطة، فكما نجحنا في توجيهها نحو الحكام الخونة والعمل على إسقاطهم يجب مواصلة توجيه الأمة نحو العمل لتغيير الفكرة التي تقوم عليها الدولة ويستند إليها الدستور الذي يحدد شكل الحكم والسلطات وصلاحياتها وعلاقاتها بالناس وواجباتها وحقوق الناس وواجباتهم. لأن الفكرة التي تقوم عليها الدول في البلاد الإسلامية هي العلمانية؛ فصل الدين عن الدولة، والدساتير صيغت على هذا الأساس، ولهذا نتج نظام فاسد وتولى الحكم رجال فاسدون. فهي أس البلاء ومصدر الشر في البلاد، ولهذا وجب مواصلة التركيز على عرض الفكرة الإسلامية كونها فكرة سياسية صحيحة ولا غير، وجعل الشعوب الإسلامية تتلقى الإسلام وتفهمه على هذا الشكل، وإن كان هذا أساس في عملنا منذ أن انطلقنا في حمل الدعوة في منتصف القرن الماضي، فيجب أن نواصل التركيز عليه. والدول الاستعمارية أدركت ذلك واتخذت من محاربة الإسلام السياسي كما أطلقوا عليه حجر الزاوية في عملها لمنع عودة الإسلام إلى الحكم، وركزوا على ذلك بعد أن سقط منافسهم الرئيس الاتحاد السوفيتي وسقطت معه الشيوعية، فأعلنوا ذلك صراحة في مؤتمر الأمن العالمي الذي عقدوه في ميونخ عام 1992 بأن العدو القادم هو الإسلام السياسي، أي كون الإسلام فكرة سياسية يمكن وصولها إلى الحكم وقيام دولة عظمى على أساسه وخاصة أن التاريخ يشهد على ذلك مدة 13 قرنا، وأكدوا ذلك في العديد من اجتماعاتهم ومؤتمراتهم وكتاباتهم وأفعالهم ورسموا سياساتهم حسب ذلك لمحاربته فأطلقوا عليه نعوتا من الأصولية إلى الراديكالية والتطرف وأخيرا الإرهاب. وقد رأينا مؤخرا كيف تقوم فرنسا وتحارب الإسلام كفكرة سياسية وأصدرت تعليمات تتعلق بذلك وأجبرت بعض من تعتبرهم ممثلين للمسلمين عندها على التوقيع على وثيقة تلزمهم بالتزام أسس الجمهورية أي العلمانية.

نعم إنه من أول نظرة ترى أن القائمين على الدولة هم الذين يأمرون وينهون ويغيرون ويبدلون، وأنهم مسؤولون عن كافة الأجهزة والموظفين فيها، وأنهم قادرون على تغيير الدستور. إذ كانت هناك خلافة ونظام حكم إسلامي فجاء المستعمر البريطاني واحتل عاصمة الخلافة إسطنبول عام 1918م، وقام مصطفى كمال صنيعة هذا المستعمر وبدعم منه بوضع دستور مخالف للإسلام يوم 5/2/1921م، ومن ثم أجرى عليه تعديلات بإعلان الجمهورية يوم 29/10/1923م، وبعدما تمكن من إلغاء الخلافة يوم 3/3/1924م، وبتخطيط ودعم من المستعمر أجرى تعديلات جديدة على الدستور مخالفة للإسلام يوم 20/4/1924م، ومن ثم قام وسحق كل من طالب بعودة الخلافة وخالف أفكاره واعترض على أفعاله الشنيعة، وبعدما تمكن من ذلك قام يوم 5/2/1937م فأزال المادة التي كانت في الدستور والتي تقول بأن "دين الدولة الرسمي هو الدين الإسلامي" والتي لم تكن تعني أن الدولة قائمة على أساس الإسلام وأن مصادر التشريع هي القرآن والسنة، وإنما كانت تعني أمورا شكلية تتعلق بالدين من طقوس ومراسيم والاحتفال بمناسبات دينية، ووضع مكانها فكرة العلمانية التي كانت موجودة ضمنيا منذ دستور عام 1921م. وأجرى العساكر الذين قاموا بالانقلابات تعديلات على الدستور في عامي 1961 و1982م ولكنها لم تغير شيئا في أساس الدستور، بل أكدته وعززته بعبارات لمنع تغيير هذا الأساس حيث يمنع تغيير الأساس العلماني الديمقراطي والنظام الجمهوري ويمنع الدعوة للخلافة، بل يمنع مجرد التكليف أو الاقتراح لتغيير هذا الأساس. وفي 16/4/2017م قام أردوغان وأجرى تعديلا بأن جعل النظام رئاسيا بدلا من النظام البرلماني، ولكن أساس النظام والدستور بقي على ما هو عليه من علمانية وديمقراطية وقومية ووطنية ونظام جمهوري بعيداً عن الإسلام كل البعد.

سيذوق المجرمُ الباغي عُتُوَّهْ... فاصبِرِيْ - يا قدسَنا - لا تسأمِي

غادة محمد حمدي - السودان

الخبر:

أفتى 200 عالم موريتاني بحرمة التطبيع مع الاحتلال، معتبرين أن العلاقة معه «حرام لا تجوز بحال»... وأكدت الفتوى أن «التطبيع هو مساندة ودعم كامل للصهاينة الغاصبين على كافة ما يقومون به من حصار وقتل وتدمير ولا يمت إلى الصلح بصلة». وشددت على أن «التطبيع مع العدو المحتل يعني إقرار الغاصب على غصبه (...) لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود المحتلين بشبر من أرض فلسطين». وفي السياق، قال المتحدث باسم العلماء الموقعين على الفتوى، المختار بن آمين، للأناضول، الاثنين، إن «التطبيع مع (إسرائيل) خيانة»، داعيا الشعوب الإسلامية لرفض أي محاولة للتطبيع... ومطلع كانون الثاني/ يناير الماضي، دعا عدد من نواب البرلمان الموريتاني إلى سن تشريع يجرم التطبيع مع الاحتلال، وتقديمه في أقرب وقت للمصادقة عليه.

التعليق:

بارك الله في العلماء الأفاضل الذين رفعوا أصواتهم بالحق والذين يريدون أن يسنّوا هذا الحكم الشرعي كقانون وذلك هو الصحيح؛ أن تكون الأحكام الشرعية هي مواد الدستور وأن يكون مصدر القوانين في الدولة عند المسلمين هو القرآن والسنة. فالخبر خبر يفرح قلوب المؤمنين ويرعب الكفار وأذنابهم في الأنظمة الحاكمة العميلة للغرب في بلاد المسلمين.

إن استعادة فلسطين إلى حضن الأمة الإسلامية هي قضية عقيدة إسلامية وقضية توحيد الأمة الإسلامية وقضية تحرير الأقصى مسرى رسول الله ﷺ، وبالتالي هي قضية إقامة دولة الخلافة الراشدة وتنصيب خليفة واحد للمسلمين يطبق الإسلام ويحرر الأمة الإسلامية من الأنظمة الوضعية العميلة للأعداء؛ فليرفع علماء المسلمين حول العالم أصواتهم بالمطالبة بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستزيل الحدود والسدود، والتي ستزيل كيان يهود وأمريكا وروسيا من الوجود وستتحقق بها بشارات رسول الله ﷺ فلينالوا هذا الشرف.

الأزهر أصبح مركزا لترسيخ مفاهيم الكفر بعد أن كان منارة لنشر الإسلام

سوزان المجرات - الأرض المباركة (فلسطين)

الخبر:

اعتبر رئيس جامعة الأزهر المصرية الدكتور محمد المحرصاوي أن العالم اليوم بأشد الحاجة لتطبيق وثيقة الأخوة الإنسانية، مشيرا إلى أنه لن يكون هناك سلام عالمي إلا بتطبيق مبدأ المواطنة. (

التعليق:

كان الأزهر حتى قبل عقود قليلة ذا أهمية كبيرة ومكانة مرموقة يقصده كل من أراد التعرف على الإسلام ومن يريد أن يستزيد من معرفته به، فكان دوره يتعدى جامعة عادية أو مسجداً، فقد كان منهلاً للعلوم الإسلامية ومكاناً معروفاً لتخريج العلماء الحريصين الغيورين على دينهم، وبقي على هذا الحال إلى أن قبل بعض علمائه التواطؤ مع من يريدون التخلص من المفاهيم الإسلامية التي رسخها الإسلام في عقول أبنائنا وزرع أفكار أخرى لا تمت للإسلام بصلة، عن طريق هذه المؤسسات المعروفة بحرصها على الإسلام كالأزهر لتضليل البسطاء وغير العالمين من الناس، فأصبح يروج للعلمانية والوطنية بعد أن كان لا يقول إلا بالرابطة الإسلامية، وما احتفالهم بالأخوة الإنسانية الذي يدعو للتسامح مع الأديان وتطبيق مبدأ المواطنة الذي ينادي به إلا خير دليل على ما نقول، وهذا غيض من فيض مما تحمله هذه المؤتمرات الذي يشارك بها الأزهر.

لقد أصبحت مخالفات علماء الأزهر لا تغتفر ولن نتغاضى عنها طالما أنها تمس ديننا وعقيدتنا، فاتقوا الله في أمة تنظر لكم نظرة احترام ووقار تكريما لما تحملون من علم، اتقوا الله فينا فيما ورثتموه عن نبينا الكريم ﷺ.

شقاء العالم سببه الرأسمالية ولن يرفعه أن تجعل للإنسانية يوما

سعيد فضل

الخبر:

نشر الحساب الرسمي للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الخميس 2021/2/4م، سلسلة تغريدات للاحتفاء بمناسبة «اليوم العالمي للأخوة الإنسانية» فقال السيسي إن هذه المناسبة «تذكرنا جميعا بأهمية الحوار لفهم وتقبل الآخر، كما تذكرنا بأهمية تعزيز التعاون لنبذ التعصب والتصدي لخطاب الكراهية ونشر قيم التسامح والعدل والمساواة من أجل تحقيق السلام والاستقرار». وأضاف «نسعى دوما لتوطيد دعائم الأخوة بين أبناء المجتمع كنسيج وطني واحد يتمتعون بجميع حقوقهم دون تمييز، ونتصدى لدعاوى الكراهية والتحريض على العنف».

التعليق:

الرأسمالية هي سبب شقاء العالم بكل إفرازاتها ومنها هؤلاء الحكام الذين يحكمون بلادنا، وهذا اليوم الذي يتشدقون به وتلك الوثيقة التي وضعوها سابقا والتي أقرها ووقع عليها شيخ الأزهر مدعيا تمثيل الأمة الإسلامية وبابا الفاتيكان، وهي وثيقة في ذاتها تنازل عن الإسلام وشرعه ومحاولة لتفريغه من عقيدته السياسية، لن تنال منه شيئا، والعالم اليوم لا يحتاج إلى تلك الوثيقة ولا هذا اليوم بقدر حاجته للتخلص من الرأسمالية وإفرازاتها الخبيثة.

عندما تنشد الرأسمالية يتغنى ويترنم الحكام العملاء وربما يرقصون طربا ليظن الناس أن لما أحدثته واقعا ووقعا في النفوس، هذا هو واقع وثيقة الإنسانية التي لا تعترف بها الأمة بل ربما لا يعرف الناس عنها الكثير وعن يومها الذي وضعوه وكأنه يوم مقدس مظنة أن يكون له وقع في نفوس الناس ككثير من الأيام التي استحدثوها، إلا أن خبث الفكرة هنا يصطدم بعقيدة الأمة التي يحاولون تدجينها وإرغامها على التخلي عن دينها واعتناق دين الإنسانية الجديد الذي يسوقون له، إسلام جديد ليس فيه دعوة ولا جهاد ولا دولة ولا شريعة ولا أحكام، أي تحويله لدين كهنوتي لا يتجاوز العبادات الفردية فقط أما باقي أنظمة الحياة وحتى العلاقات فتنظم حسب رؤية الغرب ولا علاقة للشرع وأحكامه بها، هذا ما يراد بهذه، وهذا هو الحوار الذي يتشدقون به، وهذا هو تقبل الآخر ونبذ التعصب الذي يتكلمون عنه، وتلك هي قيم التسامح والعدل والمساواة التي يجرون الأمة لها ويطالبوننا بقبولها، تسامح يسمح للغرب بتملك رقاب الناس ويمنع الأمة من الانعتاق من تبعيته، تسامح لم نره من الغرب الذي قتل النساء والأطفال والشيوخ وهتك الأعراض في العراق وأفغانستان واليمن وقبلها في البوسنة وكشمير وغيرها من بلاد الإسلام الضائعة والتي لم تذق خيرا منذ هدم الخلافة.

إن العالم اليوم أحوج ما يكون إلى نظام بديل قادر على التصدي لتغول الرأسمالية وتوحشها، وليس أقدر على ذلك من الإسلام بنظامه ودولته التي كانت سدا منيعا أمام تغول الرأسمالية على الناس قبل هدمها حتى في حال ضعفها، فلما تكالب الغرب عليها وأسقطها صار الناس وخاصة أمة الإسلام بين فكي الرحى، صاروا أيتاما على موائد اللئام، يكتوون بلظى نيران الرأسمالية التي تلهب الظهور وتقتات على الجهود والثروات وتنهب ما يدخر الناس لقوت عيالهم. ولا نجاة لنا إلا بالإسلام ودولته التي تخرج الناس من الظلمات إلى النور وتنهي استعباد الرأسمالية للبشر والشجر والحجر، وتمنحهم سعة الدنيا والآخرة، وتخرجهم من جور الأنظمة التي وضعها البشر إلى عدل الإسلام الذي ليس فوقه عدل.

إن ما يغرد به الرئيس المصري ليتناغم مع أقرانه العملاء، ولعله يخطب به ود سيده الجديد في البيت الأبيض، الذي يدعي الحرص على حقوق الإنسان بينما بلاده تنهب ثروات الناس شرقا وغربا وتقتل وتغتصب تحت سمعه وبصره، وهو نفسه لم يكن بعيدا عن سياسات النظام ولا دوائر صنع القرار في أمريكا، فلا يستغرب منه اللعب على مشاعر الناس شأنه شأن كل الساسة الأمريكيين الذين يحترفون الكذب، أما حكام بلادنا فهم كشأن كل العملاء يقتاتون على كل الموائد ويطيعون من بيده الزمام، فلا يستغرب منهم الانبطاح، وإنما يستغرب صمت المخلصين في جيش الكنانة على خيانة هؤلاء الحكام الظاهرة للعيان وحربهم لعقيدة الأمة ومحاولاتهم طمسها ومحو هويتها.

قد يحتاج الغرب ليوم يتذكر فيه إنسانيته في ظل انتهاكه المستمر لكل ما هو إنساني، أما المسلمون فعقيدتهم ونظامهم خير ما حفظ للناس حقوقهم وأنفسهم وكرامتهم، وما لديهم هو وحده الذي يضع الأمور في نصابها من جديد بشرط أن يطبق الإسلام كاملا شاملا في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، هذا وحده هو سبيل النجاة من شقاء الرأسمالية ووبالها، ولا نجاة بغيره، وما يُحدث الحكام العملاء لن يمنع عودة الإسلام وحكمه ونظامه بل سيعود قريبا ليملأ الأرض عدلا من جديد ينسيهم سنين الرأسمالية العجاف. اللهم عجل بها واجعلنا من جنودها وشهودها واجعل مصر حاضرتها ودرة تاجها اللهم آمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

بين الراديكالية الغربية والراديكالية الإسلامية

المهندس حسب الله النور - السودان

ظهر مصطلح الراديكالية مع الثورة الفرنسية، وهو يعني التغيير الجذري (من الكلمة اليونانية Radia والتي تعني الجذر)، وهو صورة تمثل ظاهرة التغيير الجذري في فرنسا بعد الثورة، ثم تحولت تلك الدولة إلى جمهورية، فاعتبر الكثيرون من الراديكاليين الأوروبيين الثورة الفرنسية نموذجاً لهم، وقد دل مصطلح الراديكالية في القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة وفي أوروبا القارية، وأمريكا اللاتينية على الأيديولوجية الليبرالية التقدمية المستوحاة من الثورة الفرنسية.

وقد استطاع الراديكاليون في أوروبا تنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية مثل الحزب الجمهوري الراديكالي والاشتراكي الراديكالي، وقد أصبح أهم حزب في فرنسا في الفترة 1866م1940-م، مما شجع نجاحه في الوصول للسلطة. وقد بلغت الفكرة الراديكالية أوج مجدها في أوروبا في أواسط القرن المنصرم، حتى انتهت الفكرة في السبعينات منه حيث أثمرت الفكرة التغيير الجذري في الحكم في كل أوروبا حيث ظهرت الديمقراطية الاجتماعية كقوة سياسية في معظم دول أوروبا والتي اتخذت دور فلسفة الراديكالية فلسفة لها وقامت عليها الأحزاب الليبرالية المحافظة والنيوليبرالية والديمقراطية الاجتماعية والتي تحكم كل دول أوروبا وأمريكا الآن. هذا موقف أوروبا من الفكرة الراديكالية والتي تعني التغيير الجذري والذي اعتمدوه أساساً للتغيير في أنظمة الحكم والذي أوصلهم إلى ما هم عليه الآن.

ولكن حينما طالب المسلمون بالتغيير الجذري خاصة بعد خروج المستعمر بجيوشه من بلادهم وفشلت الأنظمة الوطنية التي تبنت النظام الرأسمالي وصار الناس يبحثون عن البديل وعرضت فكرة التغيير الجذري جن جنون الغرب لأنه أدرك أن التغيير الجذري يعني نبذ النظام الرأسمالي والانعتاق من تبعيته والخروج عن سيطرة النظام الدولي عليهم فهبوا هبة رجل واحد لمحاربة كل ما يوحي بوجود الإسلام في الحياة العامة، ولو كان قطعة قماش تضعها فتاة صغيرة على رأسها.

ولكن حينما شعروا أن الشعوب الإسلامية صارت تتوق إلى التغيير الحقيقي كان لا بد من وضع مخططات واضحة المعالم لمحاربة هذا التوجه الخطير بزعمهم، وتوجهت الجهود إلى المراكز البحثية لوضع خطة محكمة لمحاربة هذا التوجه. ولنأخذ مثالاً لتوصيات أمر هذه المراكز البحثية المرموقة وهو مؤسسة راند الأمريكية ونذكر بعض توصياتها كما في كتاب العالم المسلم بعد 9/11، والذي أوصى بأن تشمل الخطة جميع الجوانب السياسية والإعلامية والفكرية والأمنية وذلك لضمان نجاحها. ويقدم الكتاب في محوره الأول خريطة شاملة التوجهات الأيديولوجية في المناطق المختلفة بالبلاد الإسلامية، ووصف المطالبة بالتغيير الجذري تعني الراديكالية وتعني الإرهاب ومن ثم التركيز الإعلامي على تحويل اهتمام الناس من فكرة التغيير الجذري، لأنه لا يوجد بديل للنظام الرأسمالي إلا الإسلام، وعليه لا بد من إبعاد الناس عنه وتخويفهم منه، وأكثر ما شدد عليه الكتاب هو ظاهرة انتشار التغييرات «الراديكالية للإسلام» يعني المطالبة بالتغيير الجذري على أساس الإسلام، ووصفها بعض الكتاب بأنها ظاهرة تزعج الإدارة الأمريكية التي ستجد عنتاً شديداً في إقناع المسلمين بأفكارها الليبرالية المناهضة للراديكالية مما يعني تعطيل المصالح الأمريكية في البلاد الإسلامية «حسب ما ورد في الكتاب».

وخرج الكتاب بتوصيات:

1- إيجاد شبكة إسلامية معتدلة وذلك من خلال خلق شبكة ضخمة تتحدث بلسان عامة الناس وتعبر عن أفكارهم.

2- إتلاف الشبكات الراديكالية بشتى الوسائل والأساليب.

3- تشجيع إصلاح المدارس الدينية والمدارس كما نشاهد اليوم في السودان وغيره.

4- دعم الإسلام المدني.

5- دمج الإسلاميين في السياسة العامة (إيصالهم إلى السلطة والعمل على إفشالهم في الحكم).

6- العمل مع المسلمين المغتربين (الحكومة الانتقالية في السودان مثالاً ممتازاً لذلك).

7- إعادة العلاقات العسكرية مع الدول في البلاد الإسلامية، ويطالب الكتاب بضرورة تفعيل العلاقات العسكرية لأن إيجاد ضباط مسلمين مدربين أمريكياً لا تضمن فقط عدم تعرض القادة العسكريين المسلمين للقيم والممارسة الأمريكية بل تضمن أيضاً تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية الإسلامية.

ولما كان التغيير الجذري يمثل عاملا خطرا ومشتركا بين الدول الاستعمارية الطامعة والحكام في بلاد المسلمين أصبحت محاربة الإسلام والتنكيل بمن يدعون إلى التغيير الجذري وإلصاق التهم بهم وتكوين جماعات باسمهم والقيام بأعمال بشعة، أصبح هذا الأسلوب هو الأداة التي يتزلف بها الحكام والطامعون في الوصول إلى السلطة إلى الدول العاملة في المسرح الدولي كي تساعدهم في قمع شعوبهم وتهيئة الأجواء للطامعين في الوصول إلى السلطة حتى يتمكنوا من الحكم. والأمثلة على ذلك لا يمكن حصرها؛ فقد رأينا تزلف حاكم مصر إلى فرنسا وكان ماكرون يرفع سيفه لمحاربة الإسلام جهارا نهاراً وبكل تحد يدافع عمن يسيء للرسول ﷺ، وآخر يغلق المساجد، ويسعى لاستصدار قوانين تجرم كل من يدعو إلى الإسلام بوصفه ديناً ينظم كافة شؤون الحياة بما فيها الحكم.

أما إذا نظرنا إلى وثيقة أبراهام التي وقعت عليها مجموعة دول منها السودان فنجد من أهم بنودها محاربة الإسلام الراديكالي وقد تعهد بها حكام هذه الدول وأنهم شاهرون سيوفهم لمحاربة الإسلام، وقد سبق أن تعهد عبد الفتاح البرهان بأنه على استعداد لمنع الأحزاب التي تقوم على أساس عقائدي.

إنهم يقدمون الإسلام قرابين تحت أقدام الدول الكبرى عربوناً لدعمهم في الوصول للحكم أو الاستمرارية فيه، ولكن هل هذا سيمنع الإسلام من الظهور والهيمنة؟!

قال تعالى: [إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ]، وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا فَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا»، وكما بشرنا رسولنا ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً عَاضّاً، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيَّاً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ سَكَتَ».

إذن فالراديكالية؛ أي التغيير الجذري في الغرب أمر محمود، أما في البلاد الإسلامية فجريمة كبرى، هكذا يفكر الغرب الكافر المستعمر! نعم إنها حرب بين الحق والباطل، وإن الظلام لمنقشع مهما طال ليله وإنما النصر صبر ساعة. [وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ].

فماذا بعد الحق إلا الضلال

أحمد اليحياوي

يقول الاقتصادي الانجليزي "روبرت مالتوس1766 - 1803 حسب نظريته عن السكان: "إن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متوالية حسابية مما سيؤدي حتما إلى نقص الغذاء والسكن".

هذا مبلغ علم احد اكبر المنظرين للاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر، برغم وجود عديد النقاد لطرحه هذا، لكن ما قاله هو بناء على النظرة التي يقوم عليها الفكر الاقتصادي الرأسمالي وهو أن المشكلة الاقتصادية تكمن في فكرة الندرة النسبية للسلع والخدمات أمام تقدم وتطور الحاجات لدى الناس بناء على أن الأرض مهما توسع الإنسان في امتلاك رقعتها الترابية فإنها تبقى شحيحة لا تفي بحاجات الإنسان المتزايدة يوما بعد يوم، لذلك نجد علماءهم يركزون على كثرة الإنتاج ويعتبرن جهاز الثمن ودور السوق بناء على حرية التبادل هو الذي يعدل ويضبط مسالة التوزيع للناتج على الناس حسب قدرة الإنسان الفكرية والبدنية في تحصيل ما يكفي كل فرد من الحاجات التي تشبع جوعته بناء على مفهوم حرية التملك التي يطلق فيها النظام الرأسمالي العنان للإنسان أن يملك من غير حد وبأي كيفية شاء، لذلك نجد الدولة عند الغرب لا تهتم بإشباع حاجات الأفراد فردا فردا مثلما يرى الإسلام ذلك, وإنما تهتم بالنظرة إلى المجموع لا إلى الجميع وتطلق العنان للفرد ما دام قادرا على التملك كيفما يشاء ولا يتم إشباع حاجات الضعفاء والعاجزين لأنه كما يقول مالتوس أيضا: "من لم يجد عملا في المجتمع او لم يجد من يعوله فليس له صحن في صحون الطبيعة، وليعد نفسه للخروج من الزمن".

نعم هكذا ينظر النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى المشكلة الاقتصادية، فيعتبرها في زيادة الإنتاج بناء على نظرتهم الاستعمارية تحديدا والتي لا تساعد على حل مشكلة الإنسان من حيث هو إنسان لأنهم يرون الناس طبقات يتميزون ويتكيفون في الحياة وفق نظرة القوي عندهم صاحب النفوذ المالي، أما إن يكون حاكما في الناس بالفعل او يكون له نصيب ودخل في رسم سياسات البلاد بحكم ما يملكه من قوة مالية. في حين أن حل المشكلة الاقتصادية في الإسلام تتمثل أساسا في توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعية، وتمكينهم من الانتفاع بها بتمكينهم من حيازتها ومن السعي لها..

معنى ذلك أن الإسلام ضمن أن تصل ثروة البلاد إلى كل أفراد المجتمع فردا فردا, ولا يحرم منها أي كان وذلك بتمكينهم من حيازتها لا ان تقوم جهة ما بامتلاكها مثل الأحزاب والجماعات القوية الحاكمة او المؤثرة بحكم طبيعة تأثيرها في المجتمع أو لمعنى أعطته لنفسها بكونها صاحبة حق مثلا: كالأخ الكبير في عائلته في علاقة بميراث أبيه مثلا فيرى أنه أحق من إخوته الصغار، أو كمثال الحاكم باعتبار مسؤوليته العظمى من حيث إدارته لتنظيم حياة الناس فيرى من حقه التحجير على الأفراد من غير موجب شرعي او جعل الملكية الفردية من حق الأمة وذلك ما يعبر عنه بالتأميم في الملكية او غيرها من الأمثلة التي أسوقها هنا من غير حصر في أنواعها، لذلك كان الفرق واضحا بين المبدأ الرأسمالي الذي هو فكر آت من الإنسان أصالة ليجعل نتائج تفكيره بالضرورة خادمة لطائفة الأقوياء دون غيرهم. وقد وبين مبدأ الإسلام باعتباره وحي تنزل من خالق الوجود ليعالج مشكلة الإنسان كاملة ومنها المشكلة الاقتصادية من خلال أدلة الكتاب والسنة وما ورد فيها من أحكام تتعلق بالإنفاق وأحكام الصدقات والزكاة وتكرار الحث على إعالة الفقراء والمساكين وابن السبيل والسايلين ، ومن تحقق فيهم وصف الفقر، وكل ذلك يدل دلالة واضحة على أن المشكلة الاقتصادية هي فقر الأفراد فيكون الحل للمشكلة هو في توزيع الثروة على كل فرد وليس احتكارها من اي جهة كانت لأن الفقر ليس مسالة نسبية كما هو الحال في النظام الرأسمالي وإنما هو مسمى لشيء ثابت لا يتغير في كل أقطار الأرض وفي كل زمان.

يقول الحق جل وعلا: {الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار 32 وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار 33 واتاكم من كل ما سألتموه...}. نعم أتانا الله من كل نعمة وسخر لنا باطن الأرض وما فيها من ثروات والفضاء الفسيح وما فيه كذلك من طاقة إذا استخدم الإنسان كل إمكانياته فسوف لن يجد الفقر في الحياة لان عملية الإنتاج تخضع للتطوير والابتكار في صناعة المادة التي يستفيد منها الإنسان فيجعل منتجاتها عاملا من عوامل إشباع الحاجات الأساسية والكمالية، لكن ذلك يكون مع وجود النظام العادل الذي يدل على كيفية توزيع تلك الثروة ليحيا حياة مطمئنة سعيدة لا أن يكون كما ختمت الآيات بقوله تعالى: {...وأن تعدوا نعمة لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار}.

إنّ اللّه يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها

ثائر سلامة

جاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي، أن فاطمة زوجة الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز قالت: دخلت يوماً عليه، وهو جالس في مُصلاّه، واضعاً خدّه على يده، ودموعه تسيل على خديه، فقلت: ما لَكَ؟

فقال: ويحك يا فاطمة، قد وليت أمر هذه الأمة ما وليت، فتفكّرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود، واليتيم المكسور، والأرملة الوحيدة، والمظلوم المقهور، والغريب الأسير، والشيخ الكبير، وذي العيال الكثير والمال القليل، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد، فعلمت أن ربي عزّ وجل سيسألني عنهم يوم القيامة، وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليه وسلم، فخشيت ألاّ تثبت لي حجة عند خصومته، فرحمت نفسي، فبكيت.

وجاء في طبقات ابن سعد أن عميراً بن سعد رضي الله عنه، وهو الذي ولاّه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حمص، كان يقول: «ألا إن الإسلام حائط منيع وباب وثيق فحائط الإسلام العدل وبابه الحق، ولا يزال الإسلام منيعاً ما اشتد السلطان، وليس شدة السلطان قتلاً بالسيف ولا ضرباً بالسوط ولكن قضاء بالحق وأخذاً بالعدل».

وقال رب العزة سبحانه وهو أصدق القائلين: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً (58) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوَاْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً" (59)النساء

لقد كرم الله الإنسان، ورفع منزلته بعقله، وجعله خليفة في الأرض يعمرها، وأبى له أن يكون مثل البهائم أو دونها منزلة، لا يحكمها إلا شرع الغاب، يلتهم القوي منها الضعيف ولا يبقي له حقاً ولا يذر.

لقد وظف الإسلام القوة في خدمة السلطة لتحقيق العدل، قال تعالى: "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ" [الحديد: 25] وأبى الإسلام كل الإباء أن تكون القوة هي السلطة، واعتبر الحكم أمانة، وعلى أساس حسن أدائها لأهلها تترتب الطاعة وجوداً وعدماً.

هذه الآيات الكريمات وضعت ضابطين مهمين لوجوب الطاعة: أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل، وهذا العدل لا يتحقق إلا بإرجاع كل أمر إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم نحكم بحكمهما، وإلا فلا عدل.

قلنا أن الشرع أبى أن تكون القوة هي السلطة، فالسلطة رعاية للشئون، والدولة إنما هي كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تقبلتها مجموعة من الناس، فهي تسهر على رعاية مصالح العباد وفقاً لهذه المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تهدف في نهاية المطاف إلى صبغ لون الحياة في تلك الأمة أو ذلك المجتمع بصبغة معينة متميزة تنطلق من وجهة النظر في الحياة.

ولا يشك شاك في أن الأمانات لا تؤدى لأهلها في هذا الواقع الذي يحياه المسلمون اليوم، بل إن الأمر كله موسد إلى غير أهله، والحكم لا يقوم على العدل، بل استشرى الظلم واستأسد وتقوى، والقوة لم تعد معينة للحاكم على أداء أمانته، بل أصبحت هي السلطة التي تقهر الناس لتستولي على البقية الباقية مما في أيديهم، وما عادت وجهة النظر في الحياة هي التي تصبغ المجتمعات في العالم الإسلامي، بل اختلط الأمر عليهم فلا هم يحيون حياة إسلامية ولا حياة رأسمالية.

لم يعد الحكام يعتبرون الحكم مغرماً بل عدوه مغنماً.

لم يعد منطقهم: قد وليت أمر هذه الأمة ما وليت، فتفكّرت في الفقير الجائع، واليتيم المكسور، والأرملة الوحيدة، والمظلوم المقهور، والغريب الأسير، والشيخ الكبير، وذي العيال الكثير والمال القليل، فعلمت أن ربي عزّ وجل سيسألني عنهم يوم القيامة، وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليه وسلم، فخشيت ألاّ تثبت لي حجة عند خصومته، فرحمت نفسي، فبكيت.

بل على النقيض من ذلك عملوا على أن يزداد الفقير الجائع جوعاً، واليتيم المكسور كسراً، والأرملة الوحيدة تشرداً، والشيخ الكبير قهراً وانكسارَ نفس وغربةً، وكل هذا كان جراء التفريط في الأمانة التي ائتمن اللّهَ الأمة عليها، وأخذها حكام لا يرعونها حق رعايتها، ولا يتصورون أنهم سيسألون عنها يوم القيامة.

خطآن قاتلان أخطأهما كثير من المسلمين اليوم ينبغي الوقوف عليهما:

أولهما: عدم التفريق بين السلطة وبين القوة.

وثانيهما: عدم التفريق بين السلطة وبين أدوات ووسائل اختيار الحاكم ومحاسبته.

ينصرف الذهن لدى المسلمين اليوم عند الحديث عن السلطة إلى القوة، لأنهم لم يعيشوا السلطة كرعاية شئون، بل لازمتهم السلطة قوةً تتحكم في رقابهم وتفرض عليهم الاغتراب عن دينهم ووجهة نظرهم في الحياة، فلم يكن من السهل عليهم تصور واقع الدولة الإسلامية الحقة، حتى تتوق نفوسهم إليها، لم يعيشوا نظاماً منبثقاً عن عقيدتهم متطابقاً مع وجهة نظرهم في الحياة يسهر على رعاية شئونهم ليكون الضعيف فيهم قوياً حتى يؤخذ الحق له، والقوي فيهم ضعيفاً حتى يؤخذ الحق منه، لم يروا السلطة تدور مع الحق حيث دار لتضمن حسن رعاية مصالح العباد بالنظام الذي نظمه رب العالمين لهم، بل أخذهم الواقع المرير للتفكير في البديل عن هذه القوة الحاكمة / الديكتاتورية عبر البديل الديمقراطي أو غيره، وهنا كان الخطأ القاتل.

المطلوب أن يفصل بين مفهوم السلطة ومفهوم القوة، لتكون القوة عوناً للسلطة لضمان حسن تطبيق الإسلام، فتكون إلى جانب الحاكم إذا اشتطت الرعية، وإلى جانب الرعية إذا زاغ الحاكم.

قال عليّ رضي الله عنه: «كلمات أصاب فيهنّ حقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، وأن يؤدّى الأمانة، وإذا فعل ذلك فحقّ على الناس أن يسمعوا وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دعوا».

وقال صلى الله عليه وسلم: «كلا والله، لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدي الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم يلعنكم كما لعنهم» [رواه أبو داود والطبراني وأبو يعلى].

فالمطلوب إذن إدراك واقع القوة والسلطة والعلاقة بينهما على أساس الإسلام.

أما الثانية: فكانت أيضاً نتاج إقصاء السلطة عن كتاب الله، نتاج وضع توسيد الأمر في غير أهله، حتى اضطربت الأمور وكممت الأفواه ومنعت المحاسبة، وأصبح قرار تشكيل السلطة في يد المتسلط والناس في نظره أقل شأناً من قطيع من الأغنام.

فكانت ردة الفعل التي لا يسبقها التفكير هي السبب في عدم تمييز البعض بين السلطة التي هي نظام الحكم، أي الكيان التنفيذي لوجهة نظر الناس في الحياة، وبين وسائل الوصول للحكم، ووسائل محاسبة الحاكم، فطالبوا بالأخيرة ونسوا الأولى وهي الأهم، فليس خروج الأمة من حالها المأساوي الراهن رهن إشارة صندوق الانتخاب، ولا طريقه فتح القنوات الإعلامية للقاصي والداني يتكلم كيف شاء، كلا، بل الأمر هو رهن طبيعة النظام البديل الذي ينبغي على المسلمين إيجاده في واقعهم ليحكمهم.

ذلك النظام المنبثق عن عقيدتهم، والذي ضمن لهم أن لهم الحق في اختيار الحاكم، وأمرهم بمحاسبته والسهر على حسن تطبيق الشرع، فلا ولم ولن ينهض الناس لمجرد أن يحوزا منابر الإعلام يتحدثون فيها بغير تغيير النظام واستبداله.

من هنا كان الخطأ الثاني في التركيز على وسيلة اختيار الحاكم وغض الطرف في الطرح كلية عن طبيعة النظام الذي سيرعى مصالح الناس، فسمعنا المطالبات بحرية التعبير ولم نسمع المطالب الموازية لها بقلع الطاغوت من منابته ووضع الإسلام محله.

فيا أيتها الأمة الكريمة، إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وأن توسدوا الأمر أهله، وأن تحكموا بالعدل، وأن ترجعوا كل حكم من الأحكام للكتاب والسنة، وهذا وحده هو سبيل عزكم، وهذا وحده الضامن لتعيشوا حياة إسلامية.

لا يزال الإسلام منيعاً ما اشتد السلطان، وليست شدة السلطان قتلاً بالسيف أو ضرباً بالسوط، ولكن قضاءً بالحق وأخذاً بالعدل.

يوميات رجل دولة

الشيخ محمد عاطف خوجة الإسكليبي

قتله أتاتورك وبشّره رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم بقرب لقائه

اسمه محمد عاطف، ويطلقون عليه عاطف أفندي، أو عاطف خوجه، وكلاهما يعني عالم الدين.

ولد الشيخ عاطف الاسكليبي عام 1876م في قرية طوبخانة التابعة لأسكيليب في الأناضول من أسرة عريقة في العلم، عريقة في النسب، كان تحصيله الأولي في قريته، أما في عامي 1892-1891م، فقد تلقّى بداية علومه الدينية في اسكيليب نفسها، ومن ثم انتقل إلى استانبول حيث كان وصوله إليها في أبريل عام 1893م.

أنهى دراسته الدينية وقد بلغ من العمر 26 عامًا، وفي عام 1902م حصل على إجازته العلمية، ثمّ في نفس هذا العام دخل امتحان التقدم لكلية الإلهيات التي كانت تابعة لجامعة استانبول، فكان ترتيبه الثاني على المتقدمين، وفي عام 1905م تخرّج في هذه الكلية، وعيّن معلمًا بدرجة (درس عام) في جامع الفاتح، وبذلك أتيح له التصدي لإلقاء الدروس الدينية من فوق كرسي الوعاظ هناك، كما كانت له مقالات الدينية والشرعية في مجلتي (بيان الحق)، و(صراط مستقيم) أشهر المجلات الإسلامية في الدولة العثمانية.

وعندما أجبرت جمعية الاتحاد والترقي عام 1908م السلطان عبد الحميد الثاني على إعلان المشروطية على أسس النظم الغربية ، بدأ عهد الاتحاد والترقي، وبدأت معه آلام الشيخ عاطف أفندي، فأبعدته الجمعية عن استانبول إلى سينوب، ثم إلى جوروم، ثم إلى بوغازليان، وإلى سنقرلو من بلاد الأناضول، ثم أطلق سراحه بعد نفي أربع سنوات.

عُيّن بعدها مديرًا عامًا للمدرسة الابتدائية الداخلية باستانبول، وعندما حدثت الانتخابات في عهد الاتحاد والترقي اختاره أهل جوروم نائبًا عنهم، فانتهز الفرصة لينتقد حكم الاتحاد والترقي، وركّز على التوعية بأسس الفقه الإسلامي كأبرز مقومات الشريعة الإسلامية . لم يكن عمله مديرا للمدرسة ليثنيه عن أعمال أخرى, فقد قام بتدريس مادة التفسير بالقسم العالي بمدرسة دار الخلافة ومادة (حكمة التشريع) في مدرسة القضاء في اسطنبول ثم شارك في مجلس السلطان (حضور دروسلري) وهي مناظرات علمية بين العلماء في حضور السلطان العثماني. كما كانت له مقالات عديدة في مجلة (محفل).

جاء في كتاب الشيخ العاطف باللغة التركية «مرآة الإسلام»: «الخليفة هو خلف لسيدنا الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومهمته رعاية الأمور الدينية والدنيوية وهو الرئيس العام الذي يدير كل هذه الأمور بشرط أن يكون مسلما حرا ذكرا بالغا عاقلا قادرا على إدارة أمور الأمة وعلى الحفاظ على البلاد وعلى تنفيذ أحكام الدين ثم يبين أن على الرعية من مسلمين وغير مسلمين طاعة أوامر الخليفة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية ولا يعصونه ولا يقومون ضده، أما تنفيذ أوامره التي تخالف الشريعة فحرام.

وهو يوجب اختيار الخليفة بالبيعة له بدليل العقل والشرع كما اجمع الصحابة رضي الله عنهم على اختيار سيدنا أبي بكر الصديق خليفة بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم بايعوه على ذلك.. ويبين أن هذه الخلافة لا بد ان تكون قوية حيث أن الأصل في شروط الخلافة الذي يتقدم على جميع الشروط هو القوة والقدرة.

ثم يوضح مسئولية الأمة تجاه شرع الله فيقول: «أيتها الأمة اذا كنتم تريدون التخلص من الظلم, اذا كنتم تريدون التحرر من الأسر فأكسبوا أنفسكم القدرة على الوفاء بواجباتكم الشرعية, ثوروا ضد الظلم بأي شكل كان, ثوروا ضد كل عمل مخالف للدين يقوم به فرد او تقوم به حكومة.

ثم يبين مسئولية الأمة تجاه العدو الغاصب في مقال بعنوان: (الجهاد) ونشر في مجلة (بيان الحق) فيقول: «إن الأمة المسلمة سواء كانت في منطقة الروملي (أوروبا الشرقية) أو في الولايات الأخرى إذا أظهرت التكاسل في محاربة العدو الغاصب, بدنيا ودينيا, واذا ما تسببت في هزيمة الحكومة الإسلامية او انهيارها فان أفرادها آثمون جميعا بارتكاب ذلك الذنب الكبير وتكون الأمة قد خالفت شرع الله». (معركة الدين في تركيا لصادق آل بايراق - اسطنبول 1975م.

كان الشيخ عاطف أفندي كذلك مقصد المسلمين الذين كانوا يفدون من كل جهات العالم إلى استانبول باعتبارها مركز الخلافة الإسلامية ، من اليابان، من العراق، ومن القرم، وغيرها، يستفتون الشيخ عاطف أفندي في أمور دينهم، ولم يكن يرد قاصدًا إلا بعد أن يكرمه، فزاد هذا العلم الغزير والكرم، احترام الشيخ في قلوب المسلمين . وعندما احتل اليونانيون أزمير في الحرب العالمية الثانية، أسّس جمعية «تعالي إسلام» (أي رفعة الإسلام) وكان أول من دعا لدفع المعتدي.

في فبراير 1924م قام مصطفى كمال قائد الانقلاب التركي وأعوانه بإصدار ثلاثة قرارات في غاية الخطورة وهي:

1 – إلغاء الخلافة.

2 – الغاء وزارة الأوقاف والأمور الشرعية.

3 –توحيد التعليم.

ثمّ في 3 مارس من نفس العام تم تنفيذ قرار مجلس الأمة التركي بإلغاء الخلافة وطرد جميع آل عثمان خارج البلاد، وتم تنفيذ ذلك في ليلة صدور القرار.

مع بدأ موجة التغريب في تركيا، كتب كتاباً في سنة 1924 بعنوان (مقلدو الفرنجة والقبعة), دافع فيه عن تطبيق الشريعة وعارض ما أسماه التأثيرات الغربية مثل «الكحول والدعارة والمسرح والرقص» و«القبعة الغربية». باعتبارها رمزاً للكفار حينها، وعلى المسلمين أن يميزوا أنفسهم عنهم شكلاً، ولذلك فإن ارتداء القبعة الغربية هو كفر. وبعد تمرير «قانون القبعة» في 25 نوفمبر 1925، الذي بذلك حظر ارتداء الطربوش وأمر بأن لا يضع أحداً على رأسه إلا القبعة الغربية، اندلعت ثورة في بعض المحافظات، سماها البعض «ثورة القبعة»، وكان محمد عاطف من أبرز قادتها. ثمّ ما لبثت أن أخمدتها الحكومة بعنف.

ألقي القبض عليه وأُرسِل إلى أنقرة في 26 ديسمبر 1925 حيث حوكم في 26 يناير 1926. وطلب المدعي العام حبسه ثلاث سنوات. استهزأ به القاضي قائلا: كيف تحرم لبس القبعة وهي مجرد قماش مثلها مثل الطربوش؟ فرد عليه الشيخ قائلا: أيمكنك أن تستبدل علم تركيا الذي خلفك بعلم بريطانيا أو أمريكا؟ فهذا قماش وهذا قماش؟ فبهت القاضي فأجّل المحاكمة لليوم التالي، وطلب من الشيخ أن يكتب في محبسه دفاعاً عن نفسه.

يقول الشيخ طاهر المولوي رفيقه في معتقله: بعد صلاة العشاء ذهب الشيخ إلي محبسه وبدأ يكتب رسالة الدفاع عن نفسه, غفا غفوة خفيفة من شدة التعب والإجهاد ثم استفاق فجأة وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة عميقة رقيقة.

الشيخ طاهر المولوي يسأل : ماذا حدث يا فضيلة الشيخ ؟ لماذا استيقظت سريعًا ؟

اعتدل الشيخ عاطف أفندي، لاك ورقة دفاعه بيده، وقال:

رأيت في منامي فخر الكائنات (سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم) يقول لي: يا عاطف أتشغل نفسك بالدفاع عن نفسك ولا تريد الالتحاق بنا ؟!

في اليوم الموالي عندما وقف أمام للقاضي قال «أنا لم أذنب حتي أكتب دفاعاً». فصدر حكماً بإعدامه شنقاً في 4 فبراير 1926 وأصدرت الصحف التركية الخبر التالي: «تنفيذ حكم الإعدام في الشيخ عاطف الاسكيليبي مؤلف كتاب الرجعية».

قال تعالى: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا», صدق الله العظيم, نحتسبه عند الله كذلك ولا نزكي على الله أحدا, ونسأل الله أن يرفع درجته في عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين, وحسُن أولئك رفيقا

حزب التحرير يطلق حملة عالمية بعنوان

أقيموا أيها المسلمون

كونوا مع العاملين لإقامة **الخلافة الراشدة على منهاج النبوة**،
فعسى الله أن يزيل بها هذه الغمة عن الآخرين
كما أزال الغمة بمثلها عن الأخيار الأولين

رجب 1442هـ - 2021م

#أقيموا_الخلافة #ReturnTheKhilafah #YenidenHilafet

حزب التحرير
المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

أقيموا أيها المسلمون

في الذكرى 100 لهدم الخلافة

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie
STAG